الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة إبن خلدون تيارت
كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية

المعركة الدبلوماسية بين الجزائر وفرنسا 1954-1962م

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطلبة :
- كاتي إسماعيل.
- فروحات عائشة.
- عبو رانيا.

إشراف الأستاذة:
– مصطفى عتيقة.

لجنة المناقشة	دوبالي خديجة	رئيسة
	بوحموم امحمد	مناقشا
	مصطفى عتيقة	مشرفة و مقررة

السنة الجامعية: 1442-1443هـ/ 2021-2022 م

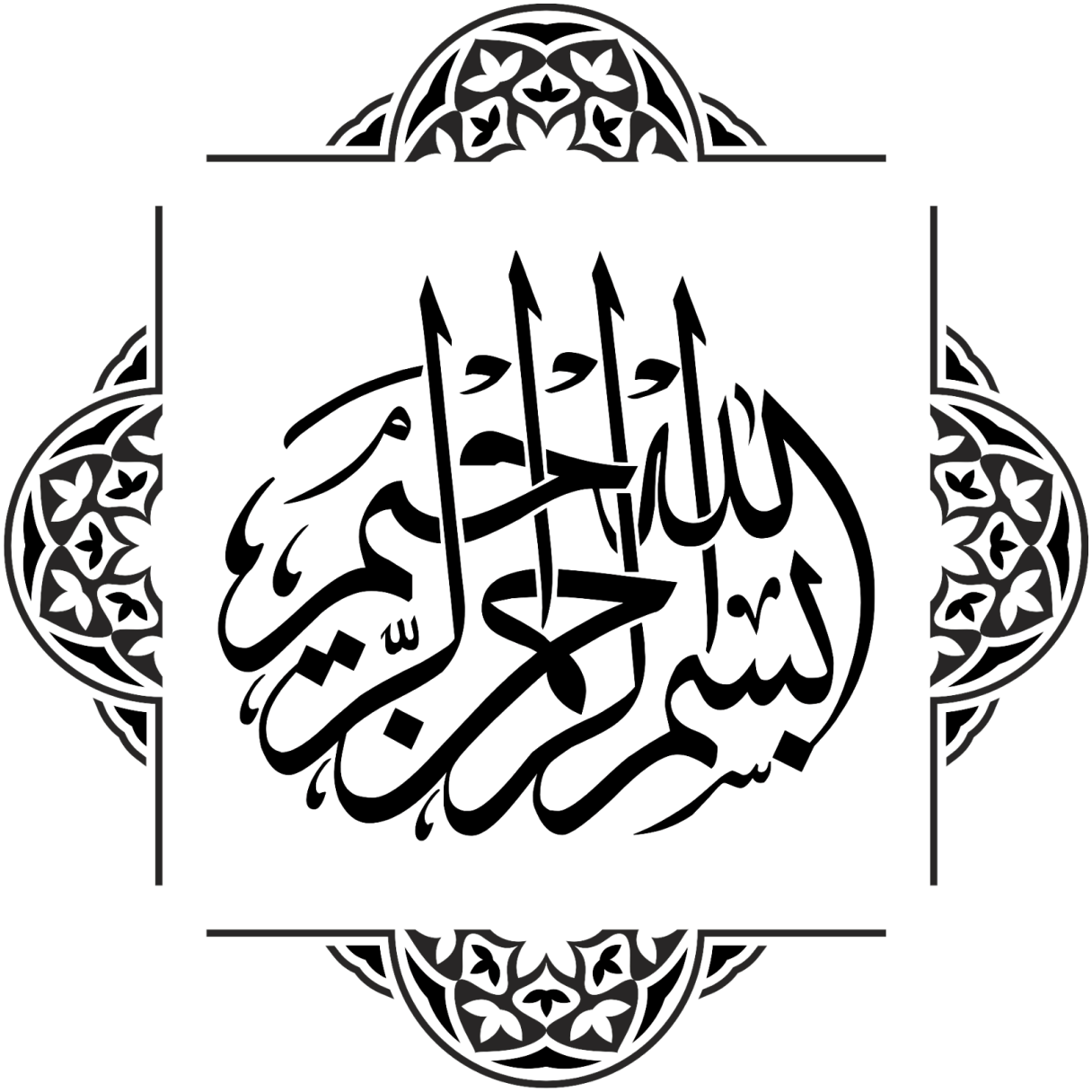
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

بعد أن من الله علينا بإنجاز هذا العمل ، فإننا نتوجه إليه سبحانه وتعالى أولا وآخرا بجميع ألوان الحمد والشكر على فضله وكرمه الذي غمرنا به فوفقنا إلى مانحن فيه راجين منه دوام نعمه وكرمه.

وإنطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم: "من لايشكر الناس لايشكر الله" فإننا نتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذة المشرفة "مصطفى عتيقة" على إشرافها على هذه المذكرة وعلى الجهد الكبير الذي بذلته معنا، وعلى نصائحها القيمة التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذه الدراسة، فلها منا فائق التقدير والإحترام.

كما نتوجه في هذا المقام بالشكر الخاص لأساتذتنا الأفاضل الذين رافقونا طيلة المشوار الدراسي ولم يبخلوا في تقديم يد العون لنا.

وندين بالشكر أيضا إلى كل عمال الجامعة على تقديمهم جميع التسهيلات و مختلف التوضيحات لإنجاز هذا البحث.

ونشكر في الختام كل من ساعدنا وساهم في هذا العمل من قريب كان أو من بعيد حتى ولو بكلمة طيبة أو إبتسامة عطرة.

إهـــداء

أهدي هذا العمل إلى من قال فيهما عز وجل

وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا (24)

سورة الإسراء/الآية 24

إلى روح والدي الطاهرة تغمده الله برحمته وأدخله فسيح جناته.

إلى والدتي العظيمة حفظها الله ورعاها برعايته.

إلى الإخوة والأخوات إلى كل الأهل والأقارب إلى جميع الأصدقاء.

إسمـا عيـل

إهـــداء

إيمانا بمكانة الولدين عند الله عزوجل وإجلالا وتقديرا لهما اهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من هو أوسط أبواب الجنة وإلى من كلله الله الهيبة والوقار من علمني العطاء بدون انتظار ، ولم يبخل عليا ولو ليوم في سبيل نجاحي في هذا المسار الدراسي

أطال الله في عمره " والدي العزيز "

وإلى التي طاعتها جنة ورضاها من رضا الرحمان " أمي الغالية "،

أطال الله في عمرها وحفظها لي

إلى إخواني وأخواتي ،خاصة الأخ الهواري وبوربراب محمد عبد الوهاب على مساندتي في هذا العمل بكل إخلاص، وإلى الذين لم تسعهم ذاكرتي ومذكرتي ...

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد..

عـائـشـــة

إهـــداء

الحمد الله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله الحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات أهدي تخرجي إلى من تعجز الكلمات عن ذكر مآثرهما إلى من حلما إن يرياني أتخطى درجات العلم والنجاح إلى الذين لن أوفيهما حقهما مهما قلت فيهما إلى أمي الحبيبة وأبي الغالي ولكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا زالت تساندني والى إخوتي ورفيقات دربي حفظهما الله ورعاهم وسدد خطاهم

ر انـــيـــــا

المقدمة

مقـــدمـــة

يعتبر البعد الدبلوماسي من أهم الأبعاد التي ارتكزت عليها الثورة الجزائرية إضافة إلى البعد العسكري والسياسي وكذا الإعلامي من خلال حضور ممثّلي جبهة التحرير الوطني في مختلف المؤتمرات واللّقاءات بغية كسب تأييد والتعريف بالقضية الجزائرية معتمدة في ذالك على عدّة أساليب وطرق للضغط على فرنسا التي سعت هي الأخرى إلى تعطيل وعرقلة النشاط الدّبلوماسي لجبهة التّحرير الوطني ، وقد عملت جبهة التحرير الوطني جاهدة على رضوخ فرنسا لطاولة التّفاوض .

وعلى هذا الأساس تم تسليط الضّوء على إستراتيجية وجهود جبهة التحرير الوطني في التعريف بالقضية الجزائرية ليأتي عنوان المذكرة بـ:

" **المعركة الدبلوماسية بين الجزائر وفرنسا 1954-1962م** "

دواعي اختيار الموضوع :

1/- الذاتـية :

- الرغبة الشّخصية في خوض دراسة حول المعركة الدبلوماسية للثورة الجزائرية وفرنسا.
- إثراء الرصيد المعرفي وإشباع فضولنا العلمي في معرفة جوانب النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية وإسهامه في لفت انتباه العالم للقضية الجزائرية .

2/- الموضوعـية :

- التّعريف بالدور الذّي لعبته الوفود الخارجية في التّعريف بالقضية الجزائرية .
- تسليط الضّوء على جملة المؤتمرات واللّقاءات المنعقدة والوقوف على مواقف فرنسا ونتائجها .

أهداف الدراسـة :

يهدف الموضوع إلى تتبع المسار الذّي قطعته جبهة التحرير الوطني في مساعيها وجهودها الدبلوماسية منذ سنة 1954م إلى غاية 1962م مواجهة في ذالك الإستراتيجية الدّبلوماسية الفرنسية لحصار الثورة وعزلها دوليا.

وانطلاقا مما سبق فإن هذه الدّراسة تسعى لتحقيق الأهداف التالية :

– التطرق إلى الإستراتيجية المتبعة من طرف جبهة التّحرير الوطني لتدويل القضية الجزائرية على الصعيد الدّولي والإقليمي .

– توضيح أهم المبادىء والأسس التي اعتمدت عليها الثّورة الجزائرية على الصعيد الخارجي.

– الرّغبة في معرفة الأساليب التي اعتمدت عليها فرنسا لمواجهة العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني .

حدود الدراسـة :

ينحصر موضوع الدّراسة في الفترة الزمنية من 1954م إلى غاية 1962م ،حيث يتناول النشاط الدّبلوماسي بين فرنسا والجزائر ومدى إسهام جبهة التحرير الوطني في تدويل القضية الجزائرية من خلال أهم الزّيارات والمؤتمرات التي تعتبر محطّات مرّت بها الوفود الجزائرية لكسب تأييد وتعاطف الرّأي العام العالمي من أجل إنجاح الثّورة الجزائرية .

منهـج الدراسـة:

ولمعالجة هذا الموضوع فكان من الواجب اعتماد على منهجين هما :

– **المنهج التاريخي الوصفي :** الذي ساهم في عرض الوقائع والمجريات التّاريخية وسرد المحطات التي مرّ بها الوفد الخارجي منذ اندلاع الثورة إلى غاية اتفاقيات إيفيان .

–**المنهج التاريخي التحليلي :** من خلال استعراض وتحليل المادة العلمية وتوضيحها حسب المراحل التاريخية للبحث ،وتفسير أهم القرارات التي تناولتها بعض اللّقاءات والمؤتمرات من خلال المعركة الدّبلوماسية بين الجزائر وفرنسا وصولا إلى المفاوضات 1954–1962م .

إشكـالية البحث :

أدركت قيادة جبهة التحرير الوطني أنّ نجاح الثورة يكمن في التنسيق بين العمل المسلح والعمل الدبلوماسي لتحقيق الإستقلال ،وإخراج القضية الجزائرية من إطارها الضّيق الفرنسي من خلال مساعيها في التعريف بالقضية الجزائرية بدأ بدول المغرب العربي بحكم القرب الجغرافي وأسبقيتها في تبني القضية الجزائرية والدّفاع عنها في باقي دول العالم

ومن هنا تتمحور الإشكالية التالية : ما مدى تأثير العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني في تدويل القضية الجزائرية وتغيير مسارها ؟ وما موقف فرنسا اتجاه هذه العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني ؟ .

وتتفرع عن الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية :

1- فيما تمثلت الجهود الأولى للحركة الوطنية للتعريف بالقضية الجزائرية ؟.

2- ماهي المبادىء والوسائل التي اعتمدتها الدبلوماسية الجزائرية خلال فترة الثورة ؟.

3- فيما تمثل العمل الدبلوماسي الفرنسي لحصار الثورة وعزلها إقليميا ودوليا ؟ .

5- ماهي أهم المؤتمرات الإفريقية التي احتضنت القضية الجزائرية وعملت على تقديم الدعم لها ؟.

6- كيف ساهمت الحكومة المؤقتة في إنجاح المفاوضات واسترجاع السيادة الوطنية ؟.

7- ما موقف فرنسا من مسار المفاوضات الجزائرية وفرنسية ؟ .

الدراسات السابقة:

1- عطاالله فشار، دور الدبلوماسي في انتصار الثورة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير حيث استعرضت مراحل العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني.

2- أحمد بن فليس، السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات 1954-1962،اطروحة دكتوراه ، تناولت دور الدبلوماسي للثورة في التّحريض على التضامن واحتضان القضية الجزائرية من طرف الدول إفريقيا وآسيا ومواجهة الإستعمار .

3- عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي الإداري في الجزائر 1954-1962، أطروحة دكتوراة دولة في التنظيم السياسي والإداري من خلال الوقوف على مواقف فرنسا المختلفة اتجاه المفاوضات الفرنسية والجزائرية من مؤيدي ومعارضي للتفاوض والإستقلال.

نقد المصادر والمرجع :

وفيما يتعلق بقائمة المصادر والمراجع المعتمد عليها في هذه الدراسة فهي مختلفة ومتنوعة يمكن اقتصار أهمها فيما يلي :

1- محمد العربي الزبيري :مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962م ،تمثل في طرح أحداث ومراحل تأكيد حضور القضية الجزائرية في المحافل الدولية .

2- محمد قدور :رد فعل الفرنسيين وموقف أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية ،حيث استعرض ردود فعل فرنسا تجاه النشاط الدبلوماسي للوفد الجزائري وتطور الثورة .

3- عمر بوضربة : النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة 1958-1962م ، وتناول ميلاد الحكومة المؤقتة نشاطها الدبلوماسي .

4- مريم الصغير : موقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962م ، في توضيح أهم الدول المساندة للقضية الجزائرية .

5-يوسف بن خدة :نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات إيفيان ، في طرح أهم محطات التي عبرتها جبهة التحرير خلال المحادثات واللقاءات مع الوفد الفرنسي في نقاش حول إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية .

6- Olivier long : le dossier secret des accords d'Evian

حيث تناول رد فعل الدبلوماسية الفرنسية اتجاه مسار المفاوضات من معارضي ومؤيدي القضية الجزائرية.

خطة الدراسة :

قصد دراسة الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة اتبعنا الخطة المقسمة إلى مقدمة وفصل تمهيدي وفصليين رئيسيين والخاتمة وكذا ملاحق وظيفية وتليها قائمة المصادر والمراجع .

- **الفصل التمهيدي : البعد الدبلوماسي للحركة الوطنية 1926-1954 .**

حيث تم عرض جهود الحركة الوطنية في التعريف بالقضية الجزائرية من خلال النشاط الدبلوماسي للتيارات الحركة الوطنية ،النشاط الدبلوماسي لتيار الثوري ،والنشاط الدبلوماسي لتيار الإصلاحي الديني ، وكذا التيار الإدماجي .

- **الفصل الأول : النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954-1958 .**

تناول جذور النشاط الدبلوماسي من خلال بيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام إضافة إلى الدّور الإعلامي باعتبارها أهم المحطّات التي استغلتها جبهة التحرير الوطني في إبراز أهمية العامل الدبلوماسي في إنجاح الثّورة ،إضافة إلى رد فعل فرنسا حول تطور الثورة والسعي إلى حصرها وعزلها عن الساحة الدولية ، وكذا مساعي جبهة التحرير الوطني من خلال تعدّد

نشاطه في كل من الدول العربية والأوروبية وصولا لحضور ممثّلي جبهة التحرير الوطني وطرح القضية الجزائرية في المحافل الدولية "جامعة دول العربية ، و"هيئة الأمم المتحدة " .

- **الفصل الثاني: العمل الدبلوماسي للحكومة المؤقتة 1958-1962 .**

فقد خصّص لدراسة آليات تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة والمؤتمرات التي نظّمتها الكتلة الأفروآسياوية بحضور ممثلي الحكومة المؤقتة للضغط على فرنسا والسير نحو طريق التفاوض مع فرنسا ، التي سعت جاهدة على تعطيلها وتأخير فتح باب المفاوضات . وتم ختام الفترة المحدّدة لموضوع الدراسة بخاتمة شملت أهم النتائج والاستنتاجات المتعلقة با الموضوع .

الفرضيـات :

1/- الفرضية الأولى : كانت الدبلوماسية الجزائرية قوية وشكلت جبهة حقيقة في دعم المجهود السياسي والعسكري .

2/- الفرضية الثانية :كانت الدبلوماسية الجزائرية ضعيفة أمام الطرف الفرنسي .

الصعوبـات :

كما لا يخلو أي بحث من الصّعوبات سواء المادية كانت أوالمعنوية فقد واجهنا في بحثنا عدة صعوبات :

- تشابه المعلومات في المواد المعرفية المتعلقة بموضوع البحث وصعوبة هيكلة الموضوع لتكون معلومات متناسقة فيما بينها .
- تعذّر الوصول إلى المصادر التي تتناول العمل الدبلوماسي الفرنسي .
-صعوبة التّحكم في المادة العلمية وضبطها في خطة ملمة لجميع جوانب الموضوع .

الفصل التمهيدي

البعد الدبلوماسي للحركة الوطنية 1926– 1954

- **المبحث الأول**: النشاط الدبلوماسي للتيار الثوري.
- **المبحث الثاني**: النشاط الدبلوماسي للتيار الإصلاحي الديني.
- **المبحث الثالث**: النشاط الدبلوماسي للتيار الليبيرالي.

الفصل التمهيدي: البعد الدبلوماسي للحركة الوطنية 1926-1954.

المبحث الأول: النشاط الدبلوماسي للتيار الثوري.

يعتبر التيار الثوري الاستقلالي الجزائري من الأحزاب السياسية المرموقة سياسيا ووطنيا ذلك نظرا للمواقف الثورية والمعارك السياسية التي خاضها أعضاء الحزب ضد الوجود الفرنسي في الجزائر، وبالعودة إلى النظام السياسي لهذا التيار تجدر الإشارة إلى أن تجسّد في حزب نجم شمال إفريقيا المجيد، حزب الشّعب الجزائري و حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية.

أطلق مؤرّخو الحركة الوطنية الجزائرية على حركة الأمير خالد عدّة أسماء فمنهم من قال أنه كان ذو اتجاه وطني إسلامي، ومنهم من ربط حركته بالاتجاه الوطني الاشتراكي، ومنهم من قال أنها حركة إصلاحية تهدف إلى تحسين وضعية مسلمي الجزائر، ورغم أنّ الإشارة قد سبقت إلى أنّ الأمير خالد كان قد تقدم بعريضة يطالب فيها الرئيس الأمريكي ويلسون أثناء انعقاد مؤتمر فارساي سنة 1919 بمنح شعب الجزائر المسلم حق تقرير مصيره بنفسه لم يتجرأ على وصف حركة الأمير خالد بالثورية، وذلك لعدم وجود أدلة واضحة يستندون إليها.

وقد انفكت هذه العقدة منذ سنوات قلائل عند اكتشاف عريضة نشر نصها الأستاذ شارل روبير وآخرون ودعمهما الأستاذ أبو القاسم سعد الله بالوثائق التي وضحت ظروف تقديم هذه العريضة، فصار الأمر واضحا بأن حركة الأمير خالد السياسية التي كانت في بدايتها ثورية انفصالية استقلالية، إذ المتفق عليه هو أنّ عبارة " حق تقرير المصير " أصبحت منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وخاصة بعد ظهور نقط الرئيس الأمريكي ويلسن الأربع عشر مرادفة لعبارة نيل الاستقلال، وهو انفصال الشعب المستعمر عن كيان الدولة المستعمرة لينظر في الشّؤون دون أي ضغط واستغلال ويقرر مصيره بنفسه[1] .

[1] يوسف المناصرية: الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجائرية بين الحركتين العالميتين 1939/1919، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1988، صفحة 45-46-64.

و على أي حال فإن الأمير خالد كانت له مواقف وأفكار انفصالية واستقلالية أخذها عنه حزب نجم شمال إفريقيا الذي تأسس سنة 1926، كما أخذت عنه النّخبة الجزائرية أفكاره التي كان يدعو فيها للمساواة بين الجزائريين والفرنسيين.

تأسيس نجم شمال إفريقيا E.N.A : هي جمعية لمسلمي المغرب والجزائر وتونس تأسست في باريس طبقا للقوانين المصادق عليها في الاجتماع العام المنعقد يوم الأحد 20 جوان 1926 بمركز الجمعية فونهج " مارشي دي باطريارش " ،وتهدف حسب ما ينص عليه قانونها الأساسي إلى مساعدة مسلمي شمال إفريقيا على الحياة في فرنسا ورفع جميع المظالم أمام الرأي العام، و لهذا وضعت كراسا للمطالب المستعجلة المشتركة وتعتزم تتبع تحقيقها خصوصا عن طريق الصحافة والاجتماعات العامة والمناشير والنشاط البرلماني وتقديم العرائض.

نشاطها: أسست لجنة مركزية تضم 25 عضو تدير الجمعية وتكون مسؤولة أمام المؤتمر السنوي ولجنة تنفيذية صادرة عن اللّجنة المركزية تجتمع بصفة مستمرة.

افتتحت الجولة الأولى بمنشورين باللغتين يدعوان إلى تجمع كبير يوم 14 جويلية على الساعة الثانية ونصف لفضح مناورة الاستعمار بمناسبة افتتاح مسجد باريس تحت إشراف ملك المغرب وباي تونس لتغطية أعمال القمع التي يقوم بها الاستعمار من نفي الأمير خالد و اعتقال الأمير عبد الكريم ومحاكمة الصحفي التونسي عمر بن غفراش، كما أنشأت في هذه الفترة صحيفة أخرى لها اسم " الإقدام الباريسي " وكانت تصدر باللغتين وأسست لجان تحمل اسم " أحباب جريدة الإقدام " في تونس والقاهرة و وزعت مناشير بهذا الاسم [1].

[1] يوسف المناصرية: المرجع السابق، صفحة 67.

و قد تجسد النشاط الدبلوماسي للنجم من خلال بعض المخطّطات لعل أهمها:

- **عقد مؤتمر بوكسل:** كان مؤتمر بروكسل الذي عقد بين 10 و 15 فبراير 1927 أكبر حدث سياسي على الصعيد العالمي، فلم يسبق في تاريخ الإنسانية أن اجتمع الضعفاء ليندوا بالأقوياء، فلقد كان المؤتمر يمثل ثمانية ملايين من العمال المشتركين في النّقابات المختلفة، و يتكلم باسم مليار من البشر الأغلبية الساحقة من سكان المعمورة آنذاك و يمثل القارات الخمس.
- مشاركة نجم شمال إفريقيا في مظاهرات 14 جويلية 1935 خلف العلم الوطني بعشرات الآلاف من الجزائريين والتونسيين والمغاربة، وهم يرددون شعارات الحرية والعمل والسلام.
- مشاركة النجم في مظاهرات فيفري 1934 في فرنسا للاحتجاج ضد الفاشية.
- مشاركة مصالي الحاج بأمر من إدارة النجم في المؤتمر الإسلامي الأوروبي في سبتمبر 1935 بجنيف، وقد دام المؤتمر من 12 إلى 17 سبتمبر، تكلم أثناؤه مصالي وعيماش عن حالة المسلمين في فرنسا وفي شمال إفريقيا، و ندّد بالاستعمار الفرنسي وسياسته الخرقاء [1].

[1] محمد قنانش، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919 – 1939، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1982 صفحة 36 – 37 -48.

بعدما قرّرت السلطات الفرنسية متابعة الحزب قضائيا، وذلك بتاريخ 26 جانفي 1937 أسس مصالي الحاج ورفقائه حزب جديد وهو حزب الشعب [1].

تأسيس حزب الشعب الجزائري P.P.A :

تأسس حزب الشعب الجزائري في 11 مارس 1937 على يد قادة النجم المنحل وعلى رأسهم السيد مصالي الحاج، حيث ولد حزب الشعب في مدينة لامبيري بضواحي باريس وكان شعاره الإسلام ديننا، الجزائر بلادنا والعربية لغتنا[2].

نشاطه:

رغم تسجيل هذا الحزب تسجيلا رسميا ورغم الوسائل الشرعية التي استعملها ومن بينها المشاركة في الانتخابات، تم إلقاء القبض على رئيسه وعلى أعضائه سنة 1937 بتهمة حركة معادية لفرنسا، ورغم أنّ الكثير من أعضاء حزب الشعب كانوا معتقلين إلا أنهم حققوا نجاحات في انتخابات أكتوبر 1938 وانتخابات 1939، وأنشأ الحزب جريدة بعنوان البرلمان الجزائري وأصبح أعضائه في الجزائر مع عشية الحرب العالمية الثانية حوالي 300 شخصا إلا أن التطورات التي عرفتها الحرب دفعت الفرنسيين إلى حل حزب الشعب الجزائري ومنع نشاطاته في كل من الجزائر وفرنسا ومنعت صحيفة الأمة والبرلمان الجزائري من الصدور وتم توقيف مصالي الحاج رفقة العديد من المناضلين.

[1] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق صفحة 302.

[2] أحمد خطيب، حزب الشعب الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986 صفحة 132، 133.

بعد الإفراج عن مصالي الحاج سنة 1946 ترأس حركة الانتصار للحريات الديمقراطية باعتبارها استمرار للحزب[1].

تأسيس حركة انتصار للحريات الدمقراطية M.L.T.D : حيث ولدت هذه الحركة من أجل المحافظة على الكرامة الوطنية للشعب الجزائري وهي حركة ثورية تعبّر أنفاس الشعب الأصلية فقد حافظت على البرنامج المعتمد من قبل حزب الشّعب مع بعض الإضافات البسيطة المرتبطة أساسا بالتطور الذي عرفته الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية[2].

نشاطه:

1- المشاركة في المؤتمر الدولي للسلام والمهرجان العالمي للشبيبة لمدينة برك تشكوسولفاكيا عام 1947م و قد تم تقديم عريضة بشأن القضية الجزائرية.

2- المشاركة في المؤتمر المناهض للإمبريالية لبلدان آسيا وإفريقيا في شهر جويلية عام 1948م حيث قدّمت الحركة عريضة صادق عليها لصالح مجلس جزائري ذي سيادة[3].

3- تقديم وثيقة حزب الشعب الى الأمم المتحدة احتجاجا على إقحام الجزائر في الحلف الأطلسي التي لخصت أوضاع الشعب الجزائري المزرية وجاء توقيعها بتاريخ 20 سبتمبر 1950.

4- المشتركة في المؤتمر الثاني المناهض للإمبريالية لبلدان شمال إفريقيا وآسيا في شهر فيفري 1949.

5- إرسال لائحة إلى لقاء مؤتمر ضد الإمبريالية الدي انعقد يوم 12 و13 جوان 1949م، الدفاع عن القضية العادلة [4].

---

[1] يحي بوعزيز، موضوعات و قضايا تاريخ الجزائر و العرب، دار النشر للهدى، الجزائر، 2004، صفحة 60.

[2] عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، دار الهومة، الجزائر، 2004، صفحة 302.

[3] أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر، 1914-1954م ، دار المعرفة للنشر، الجزائر، 2007، صفحة 294.

[4] إبراهيم لونيسي، أزمة حزب الشعب، خلفياتها و أبعادها، ع 2 ، منشورات المركز الوطني، 1999، صفحة 86.

موقف فرنسا من نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب:

أول المضايقات الفرنسية للنّجم كانت سنة 1928 عندما كشف النجم نشاطاته لمواجهة السياسة الاستعمارية بتوزيع المناشير ولتوعية القاعدة الشعبية وعليه بدأت تشكل هذه النشاطات مضايقة وخطر كبير على فرنسا من طرف شخصيات بارزة، وعلى رأسها مصالي الحاج، وتم حل هذا الحزب يوم 29 نوفمبر 1929 بتحريض من الحزب الشيوعي الفرنسي الذي أسس أعضائه عام 1934 نجم شمال إفريقيا المجيد كبديل عن النجم المنحل[1].

ففي سنة 1934 اِتهمت الحكومة الفرنسية مصالي الحاج بتحريض عسكري على الثورة ضد فرنسا واعتقلت قادة النجم مع عدد كبير من أقطاب الحركة، وحكمت عليهم بالسجن والغرامات المالية بدعوة إعادة تنظيم الحزب ثم حله، ومن ثم تقرّر اعتقال زعمائه ومحاكمتهم والقضاء على مصالي الحاج بالسجن لسنتين وفُرج عنه سنة 1939، حتى قامت الحرب فتعطل نشاط جميع المنظمات السياسية، ولم تستجب لمطالبه الخاصة بعد أن عرفت أنه يهدف إلى تحقيق استقلال الجزائر الكامل وعملت على الحد من نشاطه تجنبا للخطر الذي سينجم عن ذلك خاصة بعد أن تسرب نشاطه إلى الجزائر، وانتشر في أوساط الشعب و وجهت إليه عدّة اِتهامات منها تعامله مع الفاشية والنازية[2] .

كانت سنة 1939 مليئة بالانتكاسات والإخفاقات بالنسبة لقيادة حزب الشعب الجزائري، فهي سنة توفي فيها أحد مقربي مصالي الحاج وهي السنة التي تم فيها كذلك إلقاء القبض على مجموعة من المناضلين وجاء أيضا مرسوم 26 سبتمبر 1939 الذي نص على حل حزب الشعب الجزائري بتمهمة التواطؤ مع السّلطات النازية، ثم اتبعت حملة اعتقالات واسعة بداية من 4 أكتوبر 1939 شملت شخصيات كثيرة في هذه الحرب وفي مقدمتها مصالي الحاج بتهمة القيام بأعمال مناهضة للإدارة الفرنسية في الجزائر[3].

---

[1] مقلاتي عبد الله، المشروع الصليبي لاحتلال الجزائر و ردود الفعل الوطنية 1830-1962 دار بوسعادة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2013.

[2] عمار عمور، موجز في تاريخ الزائر، ظ 1، دار ريحانة، الجزائر، 2002، صفحة 306.

[3] عمار عمور، المرجع السابق، صفحة 308.

المبحث الثاني: النشاط الدّبلوماسي للاتجاه الإصلاحي الديني.

شهدت مرحلة العشرينيات من القرن العشرين نهضة سياسية بالنسبة للجزائريين، بعد التطورات التي شهدها العالم عقب نهاية الحرب العالمية الأولى، بروز نخبة من الجزائريين من مختلف الإتجاهات من النّواب والمصلحين حيث بدأ الوعي السياسي ظهور الأحزاب والتشكيلات السياسية المتعددة من بينها جمعية العلماء المسلمين، وإذ تعتبر هذه الجمعية حركة إصلاحية ذات قاعدة شعبية لا مثيل لها في تاريخ الجزائر، فقد اتجهت منذ البداية إلى غرس الرّوح الوطنية في نفوس الشباب الجزائري وتعليمهم لغة آباهم وتعريفهم بتراثهم العربي الإسلامي[1].

تأسيسها:

تأسست جمعية العلماء المسلمين في 5 ماي 1931م بالجزائر العاصمة انتخب الشيخ عبد الحميد بن باديس رئيسا لها، وتولّى المناصب الهامة نخب من المصلحين بعد أن اعترفت الحكومة الفرنسية بها[2]، وعشية الحرب العالمية الأولى غادر الجزائر جماعة من العلماء الشبان إلى تونس والمغرب والحجاز ومصر أمثال الشيخ محمد الإبراهيمي والفضيل الورتلاني وخير الدين...إلخ بغية الحصول على الثقافة العربية والإسلامية في المعاهد الكبرى، وبعد أن حوصرت منابع العلم من طرف الإدارة الإستعمارية كما علموا على تحرير ونشر الجرائد المختصة في تناول قضايا والنهضة الجزائرية، وهذا ما جعلها تتطرق للقضايا السياسية من منطلق دعوتها إلى الإصلاح الديني وتحقيق الوحدة الإسلامية والعربية[3] .

يقول بعض المسؤولين من مناضلي حزب الشعب، أنّ جمعية العلماء المسلمين لم تكن واضحة سوى في مجال التعليم والإصلاح الديني حيث كانت مجهودتها ترمي إلى الحفاظ على الشخصية الوطنية، لكن ولتوضيح أكثر عن مجهوداتها والدور الذي لعبته الجمعية في تدويل القضية الجزائرية من خلال قول شارل أندري جوليان " كان أعضاء الجمعية هم من

---

[1] عمار بوحوش، تاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، صفحة 251.

[2] صالح فركوس، دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الثورة الجزائرية، 1954-1962م، جامعة المنتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007، العدد 8، صفحة 257.

[3] رشيد مياد، مبادئ و مجالات الإصلاح عند جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1931-1954م، جامعة المدية/ صفحة 194.

أيقضوا الرأي الأهلي من سباته"[1]. ومن هذا المنطلق يمكن القول أنّ جمعية العلماء المسلمين لم تكتف فقط بالتعليم والإصلاح فقد شاركت في الميدان السياسي من خلال نشاطاتها المتعددة من طرف شيوخها و رحلاتهم إلى الدول العربية و التعريف بالقضية الجزائرية والإلتفات لها.

[1] محمد العربي الزبيري و الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1 ، 1404هـ، 1984م، قسنطينة، صفحة 187 .

دور الشيخ البشير الإبراهيمي في الدعاية للقضية الجزائرية:

عرف الشيخ البشير الإبراهيمي برحلاته إلى الدول العربية فقد كانت رحلته إلى العراق سنة 1952 حيث استقبل من طرف مندوب العراق في هيئة الأمم المتحدة لشرح ظروف الكفاح الجزائري وتعريف الرأي العام العربي والإسلامي بالقضية الجزائرية، إضافة إلى إقامه علاقات متينة مع مثقفي العراق وحكومتها التي أثمرت على عدة نتائج خلال رحلاته ودوره عن طريق الخطب واللقاءات التي جمعته مع الحكومة العراقية، لم يكتف الشيخ البشير الإبراهيمي بذلك بل حضر احتفال ليبيا واِستقلالها سنة 1951 حيث شهد الحفل حضور شخصيات سياسية بارزة منها الأمين لعام للجامعة العربية وكانت فرصته في استعراض وضع الجزائر[1]، إضاقة إلى مشاركته في إجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية بعد أن فرغ مندوب المغرب العربي من تقديم تقريرهم حول الوضع في أقطارهم طلب الإبراهيمي من الجامعة أن تتولى القضية الجزائرية و تساعد الشعب على الحصول على حقه و تقرير مصيره[2] .

[1] أمال سالم عطية، دور البشير الإبراهيمي في التعريف بالقضية الجزائرية خلال رحلته المشرقية " العراق نموذج "، قضايا تاريخية، العدد 03، 2010 .

[2] جمال فنان، الدور النافذ للشيخ البشير الإبراهيمي في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، 1931م-1965م، ع 22 – 23 جويلية، ديسمبر 2014، صفحة 355 .

دور الشيخ الفضيل الورتلاني في الدعاية للقضية الجزائرية:

كان لاستقرار الشيخ الفضيل الورتلاني في المشرق دورا كبيرا في التعريف بالقضية الجزائرية حيث سارع بهجرته إلى دول العالم العربي وأسس في مصر سنة 1942 مكتبا يمثله بالقاهرة يحمل إسم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وقام بعدة إتصالات لدى الكثير من الدول العربية وإقناعها بضرورة مد يد العون ومساندة إخوانهم الجزائريين[1].

كما كانت له عدة إرتباطات متينة بالجمعيات الإسلامية منها " جمعية عباد الرحمان " ببيروت ومحاولة ربط الجزائريين بتيارات الفكر العربي، كما ساهم في تأسيس هيئات ومنظمات للتعريف بالقضية الجزائرية من بينها:

- جبهة التحرير الجزائري في لبنان 1 نوفمبر 1945.
- جبهة الدفاع عن شمال إفريقيا بمصر 1944.
- جبهة الدفاع عن الجزائر بالقاهرة 1942.

إضافة إلى تعيين أحمد توفيق المدني بتولّي شؤون الجبهة بالقاهرة وابدا وظيفته الإدارية، كما قام أيضا بإتصال مع البلدان العربية وإنتقاله إلى الكويت حيث التقى بمجموعة من الأمراء من أجل التعريف بالقضية الجزائرية[2]، ومن جهة أخرى تعيين خير الدين ممثلا هو الآخر لجبهة التحرير الوطني بالمغرب وتمثل نشاطه الدبلوماسي بالدرجة الأولى في إتصاله بالقصر الملكي لطلب الدعم وتسهيل بعض القضايا التي قد تعيق إستمرار الثورة[3].

---

[1] فضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص14، ص42.

[2] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية، ج3، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1982م، ص 218.

[3] محمد خير الدين، مذكرات، ج2/ مؤسسة الضحى، الجزائر، ط3، 2003، ص 172.

الدور الإعلامي:

كان للإعلام دور هو الآخر في تقديم شيوخ جمعية العلماء المسلمين خدمات جليلة أثمرت بتقديم الدعم للثورة الجزائرية ومساندتها[1]، ولعل أهم وسيلة اِستند عليها جمعية العلماء المسلمين لهذا الغرض جريدة البصائر التي كانت لسان حال الجمعية، وكذا الدور الذي قام به الشيخ البشير الإبراهيمي من خلال لقاءاته وأحاديثه التي ألقاها بالقاهرة في إذاعة "صوت العرب" 1955، حيث لم يكن في الثورة آنذاك جهاز إعلامي منظّم ينقل صوتها فكان لتلك الأحاديث دورا فعالا في تحسيس الشعوب والرأي العام العربي بالقضية الجزائرية والمسارعة إلى دعمها[2].

موقف فرنسا من النشاط الدبلوماسي لجمعية العلماء المسلمين:

عرفت جمعية العلماء المسلمين مراقبة صارمة من قبل السلطات الفرنسية لنشاطها وتحرك قاداتها، حيث سعت إلى خلق جمعية موازية لها "جمعية علماء السنة"، كما أوفقت الصحف جمعية العلماء المسلمين و تجميد نشاط الجمعية من خلال إصدار لمشروع **ميشال** الذي يقضي بمراقبة صارمة لشيوخ الجمعية والتي انتهت باعتقال عدد كبير من أعضائها إضافة قرار **رينيه 1935**[3]، الذي أثار موجة من الاحتجاج لدى جمعية العلماء المسلمين بحيث قابلها بالسخط في صحافتها واجتماعاتها والرسائل، وكانت آخر مقابلة مع الوزير **رينيه** عند زيارته الجزائر ضد الصحافة وتعليم الجمعية، ومما لا شك فيه أن توتر العلاقات بين الطرفين جمعية العلماء المسلمين والحكومة الفرنسية هو الذي يفسر لنا الموقف الذي اتخذوه عشية الحرب العالمية الثانية حين تم رفض تأييد الجمعية لفرنسا ضد ألمانيا ومن هنا تم اعتبار جمعية العلماء المسلمين من الخصوم والعداء[4].

---

[1] محمد البشير الإبراهيمي، آثار الإمام البشير الإبراهيمي، ج5، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1997، ص24.

[2] البصائر "مقال بيان من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين"، ع 305، ص01.

[3] أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان 1992، ص27.

[4] نفسه، ص90.

المبحث الثالث: النشاط الدبلوماسي للتيار الليبيرالي.

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ظهر على الساحة السياسية كتلة من المنتخبين الجزائريين في المجالس الفرنسية حاولت أن يكون لها دور أساسي في الحياة السياسية، هؤلاء المنتخبون الذين كانوا يشكلون نخبة ذات ثقافة فرنسية وبعض أبناء العائلات الكبرى عملوا على هيكلة أنفسهم ضمن حركة سياسية عرفت باسم فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين.

أ) تأسيسها:

تأسّست الفيديرالية بعد اجتماع النادي الإسلامي بمدينة الجزائر في 11 سبتمبر 1927 بدعوة من ابن التوهامي أحد أبرز رموزها وأنصار الإدماج والمقتنعين بفكرة التجنيس الجماعي المطالبين بالرّقي في إطار القوانين الفرنسية، أسندت الرئاسة الشرفية للفيديرالية للشيخ محمد بن رحال النائب بعماله وهران، كما تشكل المجلس الإداري للفيديرالية من العناصر البارزة منهم: الدكتور ابن التوهامي (رئيسا)، بومدين نائب شيخ بلدية العاصمة (نائب عن عمالة الجزائر)، مونتيرة (نائب عام نائب عن عمالة وهران)، الدكتور موسى (نائب عن عمالة قسنطينة)، علي بن علال (أمين المال) والتحقت عناصر أخرى بارزة بالفيديرالية من بينهم محمد صالح بن جلول، فرحات عباس، أحمد الشريف سعدان وغيرهم الهدف من تأسيس الفيديرالية هو توحيد جميع جهود المنتخبين في المجالس المختلفة من أجل الدفاع عن الأهالي وتمثيلهم في البرلمان الفرنسي إلى جانب مناشدتها بالمساواة في المعاملات والخدمات وتحسين الظروف الاقتصادية...الخ[1].

[1] يوسف قنفوذ: الإسهامات الثقافية لفدرالية المنتخبين المسلمين (1927–1938) مجلة مدارات للعلوم الإنسانية و الاجتماعية عن المركز الجامعي غيليزان، الجزائر، العدد 01 جانفي 2020، ص99.

ب) الدبلوماسية لدى التيار الليبرالي: عقدت الفيدرالية أول إجتماع لها في الجزائر العاصمة شهر سبتمبر من عام 1927 حضره ما يزيد عن 150 شخصية سياسية جزائرية، وفي نهاية هذا الاجتماع أصدرت هذه الفيدرالية بيانا حددت فيه مطالبها والمتمثلة في:

1. تمثيل السكان المسلمين في البرلمان الفرنسي.
2. المساواة في الأجور والعلاوات بين الأوروبيين والمسلمين.
3. المساواة في الخدمة العسكرية بين الأوروبيين والمسلمين.
4. إلغاء رخصة الذهاب إلى فرنسا بالنسبة للعمال.
5. إلغاء قانون الإنديجيا الذي يسمح بفرض عقوبات قاسية على المسلمين.
6. تطبيق القوانين الاجتماعية الفرنسية في الجزائر.
7. إعادة تنظيم الدوائر الإنتخابية ومراجعة قانون 1910.

وكما نلاحظ فأعضاء هذه الحركة لا يطالبون بالاستقلال بل المساواة مع الأوروبيين فقط[1]. ومن خلال تتبع المجريات والأحداث يظهر العمل الدبلوماسي لهؤلاء المنتخبين ويمكن القول بأنهم من السباقين للدبلوماسية الجزائرية، سنخصص الحديث عن فرحات عباس زعيم هذا التيار وعن نشاطه الدبلوماسي[2].

[1] عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962م، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1997، ص233.

[2] عبد الحميد زوزو: المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات و مواثيق) دار هومه، الجزائر، 2011، ص22-23.

وقد كانت أول خطوة دبلوماسية قام بها أثناء تأديته لخدمته العسكرية، بعد اكتشافه لمدى عنصرية فرنسا في التفرقة بين المجنّدين الأهالي والأوروبيين[1]، و يذكر في كتابه الشاب الجزائري أنه كتب مقال وأرسله إلى جريدة " الي تري دينيون " ردا على المستوطنين المستهزئين بالأهالي المسلمين الذين كانت مدة خدمتهم العسكرية ثلاث سنوات في حين قلصت بالنسبة للفرنسيين إلى 18 شهرا[2]، وبعد مزول قوات الحلفاء في 8 نوفمبر 1942 بادر فرحات عباس 20 ديسمبر 1942 بإرسال رسالةّ إلى الحكومة العامة وممثلي الحلفاء و الـ و.م.أ و التي تضمنت... إن الحرب التي قلبت جميع القارات و قتلت فرنسا مشعل الحضارة والثقافة ها هي ذي تصل اليوم إلى الجزائر، فإن كانت هذه الحرب كما صرح بها رئيس الـ و.م.أ هي حرب لتحرير الشعوب والأفراد دون تمييز عنصري أو ديني، فإن المسلمون الجزائريون سيشاركون بكل قواتهم في هذا الكفاح التحريري... إلى أنه ينبغي التذكير أن الجماهير التي يمثلونها محرومة من الحقوق و الحريات التي يتمتع بها سكان هذا البلد، كما يطالبون بالدعوة العاجلة إلى عقد مؤتمر يضم منتخبي كل المنظمات الإسلامية و ممثليها، و سيكون هدف هذا المؤتمر تأسيس قانون سياسي و اقتصادي واجتماعي للمسلمين الجزائريين[3].

لكن "جيرو" ممثل حركة المقاومة الفرنسية في الجزائر لم يهتم و أجاب الوفد الجزائري الذي جاء لمقابلته بعد ذلك بأنه مهتم بالحرب و ليس السياسة، و بالرغم من هذا الرد السلبي لم يستسلم فرحات عباس و زملائه المنتخبين، حيث قاموا يوم 10 فيفري 1943 بإصدار وثيقة جديدة أطلقوا عليها اسم بيان الشعب الجزائري، ثم إضافة إليها مشروعهم للإصلاحات السياسية و الاقتصادية و قاموا بتسليم الوثيقتين إلى الجنرال ديغول يوم 10 جوان 1943[4].

---

[1] محمد صغير عباس: فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية (1927 – 1963) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، منقوري قسنطينة كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم التاريخ تخصص تاريخ الحركة الوطنية 2006-2007، ص25.

[2] فرحات عباس: الشاب الجزائري، ترجمة منور أحمد، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007، ص39.

[3] محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951، ج2، ترجمة محمد بن البار، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص1102.

[4] عمار بوحوش: المرجع السابق ص236.

لكن الجنرال ديغول رفض هذا البيان لأنه يتعارض مع سياسته الاندماجية[1]، ومرة أخرى سيقوم فرحات عباس بتأسيس حركة مسمات بأحباب البيان والحرية في مدينة سطيف يوم 14 مارس 1944، حيث يذكر في كتابه ليل الاستعمار بأنه دفع شخصيا قوانينها الأساسية لعماله قسنطينة، أذ كان الهدف منها هو ترويج فكرة إنشاء دولة جزائرية وتأسيس جمهورية مستقلة مترابطة فيدراليا مع جمهورية فرنسا جديدة مناوئة للاستعمار، وقد دعمت هذه الحركة بجريدة " المساواة " التي تأسست في 15 سبتمبر 1944 [2]، ويمكن القول بأن فرحات عباس أسس هذه الحركة ردا على مرسوم 7 مارس 1944 والتي شهرت بتلاعب السلطة الفرنسية ونتيجة لذلك اِجتمعت لجنة بالقاهرة خلال شهر مارس 1944 اعترضت على مشروع فرنسا في الجزائر، والتي حضرت مذكرة لتقديمها للحكومات العربية وهذه اللجنة هي جبهة الدفاع عن شمال إفريقيا[3].

ثم عاد وأسس حزب جديد أسماه الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والذي يعد عملا متميزا حيث ولد في مرحلة غيرت فيها مجازر 8 ماي 1945 نظرة العالم حول فرنسا التي لم ترحم كبيرا ولا صغيرا، حيث عاد فرحات عباس هذه المرة بعقلية جديدة تطالب بالاستقلال بعيدا عن المساواة فأصبح هو الممثل الشرعي لشعبه بالجزائر وما وراء الحدود، ومن هنا سينضم إلى طاولة الكبار العاملين والعازمين على تحرير بلادهم كما سيحظى باستقبال الساسة الفرنسيين له مثل استقباله في القاهرة كضيف شرف بمناسبة الذكر الثانية للثورة المصرية[4].

---

[1] حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص93-94.

[2] فرحات عباس: ليل الاستعمار، ترجمة أبو بكر رحال، منشورات ANEP، الجزائر، 2010، ص 155.

[3] أبو قاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، علم المعرفة، الجزائر، 2011، ص 222-224.

[4] ليلى بن عمار بن منصور: فرحات عباس رجل مظلوم، تر حسين لبراش، سلسلة دراسات وثائقية، منشورات الجزائر للكتب، الجزائر، 2011، ص251-252.

الفصل الأول

النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954-1958

- **المبحث الأول**: إستراتيجية جبهة التحرير الوطني.
- **المبحث الثاني**: العمل الدبلوماسي الخارجي.
- **المبحث الثالث**: القضية الجزائرية في المحافل الدولية.

الفصل الأول: النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني. 1954-1958.

المبحث الأول: إستراتيجية جبهة التحرير الوطني.

أولا: بيان أول نوفمبر 1954:

وضعت اللمسات الأخيرة للتحضير لاندلاع الثورة وذلك في أواخر شهر أكتوبر 1954 حيث وقع اجتماع في منزل بوقشورة بحي الرايس حمسدو حاليا بعد أن تم الاتصال بكريم بلقاسم وموافقته على الانضمام إلى الجماعة للقيام بالثورة، وحضر هذا الاجتماع من يعرفون بمجموعة الستة وهم: بوضياف، بن بولعيد، ديدوش، بيطاط وكريم بلقاسم، وقد تم الإتفاق على القرارات التالية:

1. تعيين بوضياف منسقا للثورة.
2. تقسيم التراب الوطني إلى ست مناطق و تعيين المسؤولين على هذه المناطق.
3. جدّد تاريخ اندلاع الثورة بالفاتح من نوفمبر 1954 على الساعة الصفر يعني 31 أكتوبر في جميع المناطق بدون تأخير أو تقديم على الوقت المحدد.
4. كلف بوضياف بتبليغ هذه القرارات إلى الإخوة الثلاثة الموجودين في القارة بعد مطاردتهم من الجزائر.
5. إصدار بيان موجه الرأي العام الجزائري و العالمي بخبر اندلاع الثورة و بتحديد هدفها و حركة تسمى جبهة التحرير الوطني وهو نداء الفاتح نوفمبر[1]

[1] زهير حدادن ،المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962 ،مؤسسة احادن للنشر والتوزيع ،طبعة 1، 2007 ،حسين الداي القبة ، ص 11،12

اندلاع الثورة:

في الساعة الواحد بعد منتصف ليلة أول نوفمبر، الموافق لـ 6 ربيع الأول 1374، حدث انفجار عظيم قاد البلاد إلى الاستقلال، و تلا ذلك صدور بيان عن قيادة الثورة عرف ببيان أول نوفمبر، الذي جاء واضحا في معانيه مبينا أن مرحلة النضال السياسي التي تتبناها الأحزاب الوطنية قد تجاوزتها الأحداث كما أنه يجب الخروج من دائرة الصراع الشخصي إلى المعركة الحقيقية ضد المستعمر لأنه هو العدو الحقيقي ووضح البيان أن جبهة التحرير الوطني هي اِسم الحركة، ودعا الشعب الجزائري بمختلف انتماءاته إلى الانضمام إليها وأن الهدف من الكفاح المسلح هو الاستقلال التام وتدويل القضية الجزائرية بجميع الوسائل، أما المفاوضات مع المستعمر فلا تكون إلا بالاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ كما لم يهمل البيان مستقبل العلاقات مع فرنسا بعد الاستقلال حيث لا تكون إلا على قدم التكافؤ والمساواة [1].

لقد تناول بيان أول نوفمبر 1945 أهداف الثورة بالتفصيل، نذكر الأهداف الخارجية منها:

- تدويل القضية الجزائرية.
- تحقيق وحدة الشمال الإفريقي داخل إطارها الطبيعي العربي الإسلامي.
- في إطار ميثاق الأمم المتحدة نأكد عطفنا الفعال اتجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

ولكي تحقق جبهة التحرير أهدافها عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد هما:

- العمل على الميدان السياسي أو في العمل على المحض.
- العمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة رافعة في العالم كله و ذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين[2].

[1] زغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2008، ص70.

[2] ملحق بيان أول نوفمبر، المرجع السابق، ص71.

أكد بيان أول نوفمبر أن الهدف من الكفاح المسلح هو جعل القضية الجزائرية حقيقة واقعية في العالم كله، وهو ما يعني تدويل القضية الجزائرية، ولم يتسن ذلك إلا بمساندة الحلفاء الطبيعيين للشعب الجزائريين العرب والمسلمين وخاصة في ظل الانفراج الدولي المناسب لحل القضية الجزائرية، كما أكد البيان رغبة وتمسك الثورة بالعمل على تحقيق وحدة شمال إفريقيا، في إطارها الطبيعي العربي الإسلامي، لأن ذلك يعد مطلب أساسي لشعوب المنطقة التي تجمعها عوامل مشاركة كالدين، اللغة، الماضي، والحاضر المشترك.

أما الشعوب الأخرى التي تساند القضية الجزائرية، فإنّ محرري البيان أكدوا على امتنانهم بذلك، وتعاطفهم الإيجابي والفعال مع هذه الأمم التي لا يزال بعضها مستعمرا، وبذلك في إطار ميثاق الأمم المتحدة القاضي بتصفية الاستعمار وحق تقرير مصير الشعوب، وحتى لا تتهم الثورة الجزائرية دوليا لأنها اختارت لغة السلاح فقط لمواجهة فرنسا فإنها تشهد من خلال بيان أول نوفمبر العالم أجمع على أنها ترغب في إيجاد حل القضية الجزائرية سلميا ولذلك تدعو فرنسا التي عليها إظهار حسن النية إلى المفاوضات على أساس اعتراف الشعب الجزائري بحق تقرير المصير[1].

[1] محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة الجزائري 1954-1962،ص 27

أما عن صدى الثورة في الخارج في يومها الأول، ففي مساء أول نوفمبر 1954 كانت الإذاعات وفي مقدمتها صوت العرب بالقاهرة تعلم بقوة اندلاع الثورة الجزائرية العظمى وتسمع العالم نشيد الأحرار الجزائريين، كما قام الوفد الجزائري بالقاهرة بأول تعليق له من إذاعة صوت العرب بعنوان (الثورة تنفجر في الجزائر) ومما جاء فيه (بأن حركة المقاومة في بلاد المغرب العربي قد دخلت اليوم مرحلة حاسمة و فعلا فإن حركة الفرق الجزائرية المساحة قد التحقت لتدعيم الجبهة التي تكافح الامبريالية الفرنسية في جميع الشمال الإفريقي[1].

كانت جبهة التحرير الوطني مقتنعة منذ انطلاق الرصاصة الأولى أن الأسلوب العسكري لا يكفي لإخضاع المستعمر لمطالبها المحددة في بيان أول نوفمبر من جهة، وتعبئة الجماهير وتنوير الرأي العام الدولي بالقضية الجزائرية من جهة ثانية، وقد كانت الجبهة تدرك أهمية الإعلام ودوره في المعركة التحريرية[2].

قام المناضلون الجزائريون بإصدار جريدة المقاومة الجزائرية بثلاث طبعات تنشر تبعا في فرنسا و ذلك 1955[3].

دخلت جبهة التحرير الوطني ميدان الإعلام بإمكانيات ضعيفة للدفاع عن مبادئ الثورة وأهدافها وتحطيم حصون الدعاية الاستعمارية المظللة للرأي العام الوطني والدولي، وإبراز الوجه الآخر من حقيقة فرنسا التي اشتهرت في العالم لأنها موطن العدالة والحرية والمساواة واقتناع الرأي العام الدولي بأن حركة الثورة الناشئة من العدم قادرة على استلام زمام الأمور في الجزائر، وكان من بين الوسائل التي استعملتها جبهة التحرير الوطني في مجال الإعلام.

---

[1] زغيدي محمد احسن، المرجع، ص74.

[2] احسن بومالي، استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1945-1956، منشورات المتحف الوطني، الجزائر، ص128.

[3] رابح محمد، الجيلالي عبد القادر بلوفة، الإعلام و الثورة التحريرية الجزائرية 1945 دورية كان التاريخية – السنة الثالثة عشر، العدد 50، ديسمبر 2020، ص145.

1- الإعلام الشفهي والإعلام المباشر:

كان الأكثر انتشارا والأسرع تأثيرا في الرأي العام الوطني، وغالبا ما كان موجه إلى المواطنين أثناء الاجتماعات التي يعقدها المرشدون السياسيون في القرى والمداشر.

1-الرسائل:

كانت الرسائل المكتوبة تسير جنبا إلى جنب مع الرسائل الشفهية أوالإعلام الشفهي حيث كانت الجبهة توجه رسائل شخصية متعددة.

2-المنشور:

كانت جبهة التحرير الوطني تلجأ إلى المنشور عندما تعلم عن قرار بقصد تعميم ذلك القرار على الجماهير.

3-الإعلام الموجه من خارج الجزائر:

لقد كان الإعلام على الصعيد الخارجي يتم بواسطة التصريحات التي يدلي بها ممثلو الجبهة، وكذلك من خلال النّدوات الصحفية التي كانوا يعقدونها في مختلف العواصم الأجنبية كان ما يدلي به هؤلاء ينشر بالصحافة الدولية.

وكذا استغل ممثلو جبهة التحرير الوطني في الخارج وسائل الإعلام في البلدان الشقيقة والصديقة لإبراز الانطلاقة والتعريف بالثورة التحريرية وبأبعادها الحقيقية، حيث واجه ممثلو الجبهة الذي كان يشرف على الإعلام الموجه من إذاعة صوت العرب بالقاهرة التي حاولت أن تقلل من الخدمة التي أحدثها انفجار الثورة بعمق في أوساط الرأي العام الفرنسي بصفة خاصة[1].

[1] احسن بومالي، المرجع السابق،ص ص 130-135.

ثانيا: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956:

يعتبر مؤتمر الصومام أول مؤتمر لجبهة التحرير الوطني عقد في يوم 20 أوت 1956 بقرية إفري وادي الصومام، باستثناء الإعلان عن الفاتح نوفمبر 1954 كانت جبهة التحرير الوطني في الحقيقة متروكة لمبادرات قادة المناطق والمسؤولين السياسيين في المدن بالخارج[1]، حيث استطاع مؤتمر الصومام استعراض حصيلة إثنين وعشرين شهرا من الكفاح في ظرف عشرة أيام لمناقشة جدول الأعمال الذي شمل كل ما يتعلق بالثورة وقضايا الساعة لإيجاد الحلول المناسبة لها[2]، ودعى المؤتمر إلى بذل جهد لتدويل القضية الجزائرية وتأكيد حضورها في المحافل الدولية والهيئات الدولية من أجل إعطاء الدعم الفعال والمتميز للعمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني، وقرّر المؤتمر تعيين السيد الأمين دباغين مسؤولا عن مندوبية بالخارج ليقوم على أساس الإعتراف بالأمة الجزائرية وبإستقلال الجزائر وسيادتها في جميع الميادين[3].

لقد شهد المؤتمر ارتياحا كبيرا خلال مسيرته وعمله المنجز على المستوى الخارجي خاصة بعدما استطاعت جبهة التحرير المشاركة في مؤتمر باندونغ 1955 الذي خرج هو الإخر بتوصيات في فائدة القضية الجزائرية وتولّي مجموعة مكتملة باسم هذا المؤتمر للدفاع عنها أمام الدورة العاشرة لهيئة الأمم المتحدة[4]، فقد حرص أعضاء مؤتمر الصومام على دعوة لإقامة علاقات سياسية قوية مع تونس والمغرب وتنسيق المجهودات الدبلوماسية وإشارة المؤتميون في الوثيقة الصومام إلى أن الوضع في شمال إفريقيا يتميز بحقيقة وحدة القضية التونسية المغربية بحيث أن القضايا الثلاث تكون قضية واحدة[5].

---

[1] سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل الاستقلال، منشورات دحلب، 2007م، ص 29.

[2] ازغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 135.

[3] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 50.

[4] نفسه، ص 51.

[5] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، المرجع السابق، ص 401.

و قد حدد المؤتمر وسائل لتحقيق هذا المعنى وإيصاله إلى الرأي العام العالمي من خلال:

- جعل دول المؤتمر باندونغ على إستعمال الضغط السياسي و الدبلوماسي المباشر على فرنسا علاوة لدى الأمم المتحدة.
- السعي للحصول على تأييد الدول والشعوب بما فيها البلاد الشمالية والديمقراطيات الشعبية وكذا بلدان أمريكا اللاتينية.
- الاعتماد على الهجرة العربية وبلدان أمريكا اللاتينية ولهذا الغرض غرزت جبهة التحرير الوطني جانب الوفد الخارجي الجزائري القائم بمأمورية خارجية، وقد أصبح لها مكتب دائم لدى هيئة الأمم المتحدة والولايات المتحدة.
- الوفود في البلاد الآسيوية.
- وفود متنقلة لزيارات العواصم و المشاركة في التجمعات العالمية و الثقافية و تجمعات الطلبة و النقابات و غيرها.
- الدعاية المكتوبة القائمة على وسائلها الخاصة وتنظيم مكاتب صحفية ونشر التقارير وعرض الوثائق والصور[1].

كما انبثق عن المؤتمر الصومام عدّة مؤسسات للثورة منها المجلس الوطني للثّورة وهو هيئة عليا تدير الشّؤون وتولي تنظيمها في الداخل والخارج والتي تدعمت مكانتها في الخارج إذ تجسد التضامن العربي مع الثورة الجزائرية وأصبحت شعوب إفريقيا وآسيا كلها تتطلع نحوها وتمدّها الدعم المادي، وكما بدا المعسكر الإشتراكي يهتم اهتماما جديا بالثورة الجزائرية التي ظهرت للعالم صورتها الحقيقية[2]. كما قامت لجنة التنسيق والتنفيذ–إحدى الهيئات المنبثقة من مؤتمر الصومام– بتنفيذ قرار المجلس الوطني للثورة بتحديد يوم 30 مارس 1958 ليكون يوم التضامن مع الجزائريين في جميع أنحاء إفريقيا وآسيا[3].

---

[1] عطا الله فشار، الدور الدبلوماسي في انتصار الثورة الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001م، ص21.

[2] محمد لحسن ازغيدي، المرجع السابق، ص112.

[3] المجاهد، أفريل 1958م، ص03.

ثالثا: رد فعل فرنسا على إستراتيجية الثورة.

أ) ردود الفعل الفرنسية على بيان أول نوفمبر: إنّ السلطة الفرنسية التي تفاجأت باندلاع الثورة الجزائرية أغلقت الباب منذ اليوم الأول أمام العرض الذي تقدم به بيان أول نوفمبر والقاضي بحل القضية سلميا، وإعتبرت أنّ ما يحدث في الجزائر شأن داخلي وهو مجرد أعمال إرهابية يقوم بها مجموعة من الخارجين عن القانون الذين ستتخذ ضدهم الإجراءات اللازمة لقمعهم، وقد أدّى رد الفعل هذا الغير مدروس إلى سقوط حكومة منديس فرانس **Mendés France** في 25 فيفري 1955، وقد تحدت ردود الفعل الفرنسية على مختلف المستويات في موقفها الرافض مبدئيا لمطلب بيان أول نوفمبر داعية في نفس الوقت إلى ردع هذه الحركة بقوة[1].

هذا الموقف لم يكن بعيدا عن تصريحات المسؤولين الفرنسيين، الذين اِعتبروا أن الأشخاص الموجودين في القاهرة ومن ورائهم القيادة المصرية هي التي تقف وراء هذه الأحداث، فهذا الحاكم العام روجي ليونار **Roger Léonard** يصرح لإذاعة الجزائر بتاريخ 05 نوفمبر بأنه يأكد أنّ ما وقع يترجم النوايا المبيتة لإستهداف اِستقرار الجزائر مثلما يحدث في البلدان المجاورة، والدليل على ذلك هو تلك التّصريحات الحماسية التي تطلقها إذاعة صوت العرب من القاهرة وإرتباطها بمنفذي الأعمال التي حدثت ليلة أول نوفمبر.

وفي 12 نوفمبر طلب منديس فرانس رئيس الحكومة أمام البرلمان الفرنسي من مصر الكف عن مساعدة الثوار الجزائريين، في الوقت نفسه فإن موقف الحكومة الفرنسية مثل ما صرح به منديس فرانس أنها سوف تتعامل بحزم مع الأحداث حيث قال: " لا يتنظر منا أحد التفاهم مع المتمردين أوالحديث عن أي تسوية، في الجزائر هي مقاطعة فرنسية منذ عهود " وهو نفس الموقف الذي اِتخذه وزير الداخلية فرنسوا متيران **François Mitterrand** الذي صرّح أن الجزائر فرنسية منذ عهد بعيد، وتعتبر هذه التصريحات ردا على ما جاء في بيان أول نوفمبر حول فتح المفاوضات بناءا على مبدأ الاستقلال التام، وفي 19 مارس 1955 أصدرت وزارة الداخلية بيانا تعلن فيه حالة[2].

---

[1] محمد العربي الزبيري و آخرون، المرجع السابق، ص28.

[2] محمد قدور: رد فعل الفرنسيين و موقف أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية من اندلاع الثورة التحريرية، مجلة الدراسات الإفريقية بالجزائر المجلد 3 العدد 8، ماي 2020، ص119.

ب) رد فعل الإعلام الفرنسي على ثورة نوفمبر: تعد الآلة الإعلامية من أهم الأسلحة التي يعتمد عليها أثناء الحرب لما لها من دور فعال في التأثير على الخصم، وقد تعددت آراء الصحف الفرنسية على هذه الثورة، فما هي النشرة اليومية

" لديبيش كوتيديان **La dépéche quotidienne** " تكتب عقب الثورة بالبند العريض " إرهابيون يقومون بعمليات في نقاط مختلفة من التراب الجزائري " ،فلقد صورت الصحف الاستعمارية المجاهدين على أنهم ارهابيين وقطاع طرق وخارجيين عن القانون ومخربين وأعداء للسلم وللأمن والحياة [1].

أما جريدة لوموند **Le Monde** فإنها تعرضت إلى قضية المؤامرة بأسلوب آخر حيث كتب محرّرها بيير ألبان ميشال " قد يقول المرء أنّ العمليات ليس لها الطابع المصالي، حيث لم يتبعها تحركات جماهيرية وتمردات وانتفاضات، ولم تسجل أي هيجانات مشبوهة، لذلك لا يسعنا إلا أن نقول بأننا أمام منظمة خارجة عن الأحزاب الوطنية ولا تمت للجماهير بصلة كما هو معلوم فإن إذاعة صوت العرب لم تعد تميز بين بلدان الحماية والجزائر الفرنسية"[2].

[1] شاطو محمد: الإعلام الفرنسي و تحديات الثورة التحريرية 1954-1962، مجلة آفاق علمية المجلد 12 العدد04، 2020، ص79-82.

[2] محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترنجيب عياد صالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية للنشر، ص79-82.

أما الجريدة لومانيتي –لسان حال الحزب الشيوعي–، فقد نشرت الخبر مقتضبا على الزاوية اليمنى من الصفحة الأولى ولكن بحروف صغيرة تحت عنوان " أحداث خطيرة في الجزائر" أما العنوان الرئيسي بالأحرف الكبرى في وسط الجريدة فكان مخصصا لجنرالات هتلر المتعطشة إلى الانتقام[1].

وعلّقت الفيغارو اليمينية " المحافظة " على ما قال في الصفحة الأولى زينته في صورة ضخمة أخذت عرض الصفحة كلها، عن تعاونية الخضر المحروقة في بوفاريك التي تقدر خسائرها بـ 25 مليون فرنك " إن الإعتداءات المتفرقة في ظرف ليلة واحدة وبواسطة نفس القنابل ليدل على أن هناك عملا منسقا ومنظمة إرهابية ومؤامرة "[2].

كما عادت في اليوم التالي إلى الموضوع بمقال طويل على الصفحة الأولى المعبرة هي الأخرى ولكن بصورة أوضح وأكثر حسرة وتأسفا عن خيبة الأمل المنجرة عن إنتهاء فترة الهدوء، الذي كان الفرنسيون كلهم يشيدون به في تصريحاتهم وكتاباتهم تمييزا للجزائر عن جيرانها شرقا وغربا، فإن بذلك الهدوء هو مجرّد سحابة صيف سرعان ما إنقشعت وتركت ورائها الجفاف والإختناق[3].

---

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم: ردود الفعل الأولية داخلا و خارجا عن غرة نوفمبر، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص129.

[2] نفسه، ص131.

[3] نفسه، ص134.

ج) ردود الفعل الفرنسية على مؤتمر الصومام: بعد الانتصار الذي حققته جبهة التحرير وجيشها على الجبهة السياسية والعسكرية، أرغم المستعمر على اللّجوء إلى أساليب المكر والخداع ظنا منه أنها الطريقة الوحيدة لإيقاف زحف الثورة، فخطط لاختطاف بعض قادة جبهة التحرير وقام بعملية القرصنة الجوية في 22 أكتوبر 1956، عندما كان الوفد الجزائري في طريقه من الغمرب الأقصى إلى تونس لحضور المؤتمر التي دعت إليه تونس أقطار المغرب العربي الثلاثة، بعد حادثة الطائرة لجأت فرنسا إلى وسيلة أخرى من أجل ضرب الثورة في الخارج، فاستغلت قيام الرئيس المصري " جمال عبد الناصر " بتأميم قناة السويس وشاركت في العدوان الثلاثي على مصر في 31 أكتوبر 1956 من أجل الحفاظ على الجزائر، وكما صرح رئيس الحكومة الفرنسية في جانفي 1957 أمام مجلس الأمة بباريس " إن رأس الثورة الجزائرية هو مصر، فاضرب الرأس تنتهي الثورة وتطمأن فرنسا على جزائرها "، ولكن فشلت كل مخططات الإدارة الإستعمارية من أجل إخماد الثورة فاختطاف طائرة الوفد أدى إلى تصعيد الثورة في الداخل، كما فشل دبلوماسيا في العدوان الثلاثي على مصر إذ أدى ذلك إلى تدويل القضية الجزائرية و إلى زيادة أنصارها في الخارج[1].

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم،المرجع السابق، ص134.

المبحث الثاني: العمل الدبلوماسي.

أولا: مبادئ ووسائل الوفد الخارجي:

بالعودة إلى نص بيان أول نوفمبر 1954م و وثيقة مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 يمكن فهم الخطوط العريضة الإستراتيجية لجبهة التحرير الوطني وفي سعيها لتدويل القضية الجزائرية وفي ضبط العلاقات الخارجية سواء بالقوة الحليفة المنتمية أساسا للعالم العربي الإسلامي، أوبالقوة المعادية للثورة بإعتبارها تشكل حليفا طبيعيا للإستعمار الفرنسي بفعل الإنتماء الحضاري المشترك، ويمكن إجمالا تلخيص إستراتيجية التدويل التي إعتمدتها جبهة التحرير الوطني في الفترة الممتدة من أول نوفمبر 1954 إلى غاية تأسيس الحكومة المؤقتة 1958[1]، ووفق تعليمات قيادة الثورة بالداخل وبشأن أولويات العمل الخارجي أوالدبلوماسي من أجل تدويل القضية الجزائرية التي تتمحور حول المبادئ التالية:

- العمل على إخراج المشكل الجزائري من الإطار الفرنسي.
- نقل المشكل الجزائري إلى مستوى المشكل التونسي والمغربي، وعلى الصعيد الدولي.
- طرح القضية الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة والجمعية العامة[2].

وفيما يتعلق بالوسائل الدبلوماسية المستعملة من طرف ممثلي جبهة التحرير الوطني في المرحلة الممتدة من 1954-1958 فيمكن إستعراضها في الحرص على كسب تأييد ودعم المعسكر الإشتراكي وكذا الإستعانة بالقوة الحليفة في جعل القضية الجزائرية دائمة الحضور في أشغال المنظمات الإقليمية والدولية، ويمثل هدف النشاط الدعائي للوفد الخارجي جبهة التحرير الوطني في تأسيس أكبر عدد من المكاتب في الخارج إلى غاية أواخر أكتوبر 1956 كانت الجبهة قد تمكنت من فتح مكاتب لها في كل من:

---

[1] عمر بوضربة، التدويل من خلال المواثيق و تجارب جبهة التحرير الوطني 1954-1958، جامعة مسيلة، مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية، العدد 12، جوان 2017، ص213.

[2] عامر رخيلة، الحركة الوطنية و تأسيس للدبلوماسية الجزائرية، الدبلوماسية من 1830 إلى 1962، دراسات و بحوث حول تطور الدبلوماسية الجزائرية، ط2، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 100 و 101.

1/ تونس:

كانت تونس سندا قويا للثورة التحريرية الجزائرية، ففي المجال الإعلامي حضيت الثورة الجزائرية بمساندة كبيرة من طرف الصحف التونسية إلى جانب النضال السياسي والعسكري، حيث قامت قيادة الثورة بتشكيل بعض الهياكل لجبهة التحرير بتونس ومنها مكتب للدعاية والإعلام بتونس خلال شهر مارس 1956، و كان هذا المكتب في السابق تابعا لبعثة جبهة التحرير الوطني، ثم أصبحت وزارة الأخبار تشرف عليه وعلى نشاطات وسائل الإعلام الجزائرية في تونس كجريدة " المقاومة " و" المجاهد " و" إذاعة صوت الجزائر في تونس "، إضافة إلى جانب ذلك كان المكتب يتكفل بالإتصالات مع الصحف المحلية والدولية ومختلف الشعارات للدعاية للثورة الجزائرية.

2/ المغرب:

قامت هي الأخرى بدورها في دعم الثورة من خلال ترخيص أراضيها كمجال حيوي لنشاطهم حيث كان المغرب الأقصى القاعدة والرّكيزة لجبهة التحرير الوطني تم تعيين الشيخ خير الدين ممثّلا لجبهة التحرير، إضافة إلى وجود مكاتب أخرى في كل من الرباط، تطوان الناظور وطنجة من طرف الأستاذ عبد القادر بوسلهاب، ومن نشاطه كان يتولى في البداية طبع صحف الثورة وتوزيعها، ويصل بالصحف المغربية والدولية ونشر أخبار وبيانات اعتمادا على النشرات اليومية التي كان يعدها مكتب الدعاية و الإعلام بهذا المكتب[1].

3/ ليبيا:

تأسس مكتب الدعاية والإعلام بطرابلس في سنة 1957 ضمن بعثة جبهة التحرير الوطني وكان يعتمد على شخصيتين بشير القاضي ومحمد الصالح الصديق، حيث كان هذا المكتب يشرف على الصحافة والإذاعة والدعاية وإلقاء الخطب، واِستطاع هذا المكتب من خلال مساعيه مع الهيئات تحرير جريدة " طرابلس الغرب " أن يكسب تعاطف المشرفين على الجريدة[2].

---

[1] عبد القادر فكاير، مكاتب جبهة التحرير الوطني في الخارج و دورها في التعريف بالقضية الجزائري 1954-1962م، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، مجلد 03، العدد 03، 2021، ص42.

[2] عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958م، جانفي 1960، دار الحكمة الجزائر، 2012، ص233.

4/ مصر:

لعبت مصر دورا فعالا في دعم الثورة التحريرية منذ انطلاق الثورة في يومها الأول، حيث كانت مقرّا للبعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني، فمن إذاعة صوت العرب بالقاهرة أذيع بيان أول نوفمبر، وبالقاهرة أنشئ لهذا الجهاز مكتب بالقاهرة ترأسه لمين دباغين ثم كريم بلقاسم ثم سعد دحلب، وكان المناضلون مقيمين لدى سفارات تونس والمغرب التابعة لبعض الدول الصديقة. وإثر القبض على بعض عناصر الوفد الخمسة* تم عقد اجتماع يوم 8 مارس 1957 الذي قرّرت لجنة التنسيق والتّنفيذ فيه الحرص على ربط العلاقات مع الحكومة المصرية وعلاقات الجامعة العربية بالإتصالات مع السلك الدبلوماسي بمصر[1].

5/ العراق:

كانت مهمّة المكتب إعلام السّلطات العراقية والممثليات الدبلوماسية المعتمدة في هذا البلد بتطورات القضية الجزائرية إلى جانب الحصول على الدّعم المادي والمعنوي، ومن أهم النشاطات التي قام بها مكتب طبع كتب نشرية وتوزيعها في داخل العراق، الكويت وإيران[2].

المكاتب في أوروبا الغربية:

منذ منتصف سنة 1957 تم افتتاح مكاتب أوبعثات لجبهة التحرير الوطني في كل من لندن من طرف محمد كلو، وفي بون من طرف حفيظ كرمان والذي خلّفه آيت حسين 1958 وفي روما من طرف صالح محبوبي، وسويسرا عمر خوجة وتم إيواء هذه البعثات في أوروبا الغربية في مقر السفارات المصرية، حيث تميز نشاط البعثات الأوروبية بابتعادها عن الأضواء لتتجنب بذلك متابعات المخابرات الفرنسية، وتمثلت أهم أنشطة بعثات جبهة التحرير في النشاط الإعلامي والدعاية والإتصال بالمنظمات الإنسانية والنقابية لتحصيل المساعدات لفائدة الجالية الجزائرية، ونسج العلاقات مع مسؤولي الأحزاب السياسية والبرلمانيين وممثلي النقابات ووسائل الإعلام.

---

[1] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مع ركب الثورة، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1982، ص286-287.

* العناصر الخمسة: أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، محمد خضير، محمد بوضياف، مصطفى الأشرف.

[2] عمر بوضربة نشاط الدبلوماسي، المرجع السابق، ص288.

الصعوبات التي اعترضت عمل مكاتب جبهة التحرير الوطني:

تعرضت جبهة التحرير الوطني لمشاكل وعراقيل تمثلت أبرزها في إقدام السّلطات التونسية والمغربية على منع تقديم رخص المرور للجزائريين الموجودين في أوروبا، كما عانت بعثات جبهة التحرير الوطني في أوروبا من الحرب التي قادتها ضد مصالح الإستخبارات الفرنسية والتي كانت تنشط تحت غطاء المنظمة الإرهابية المسماة بـ " اليد الحمراء " * التي كانت وراء اغتيال مسؤول بعثة ألمانيا آيت حسين، إضافة إلى إستهدافها جزائريين آخرين وحتى الأجانب المتعاونين مع جبهة التحرير الوطني لم يسلمو من هذه المضايقات والهدف من هذه المحاولات خلق جو من اللأمن في محيط عمل مسؤولي المكاتب والبعثات الخارجية في أوروبا، ودفع السلطات الأوروبية إلى إعتبار مسؤولي جبهة التحرير الوطني أشخاص غير مرغوب فيهم لأنهم مصدر مشاكل بالرغم من الحرية التي كانت تنعم بها بعض البعثات في بعض الدول حتى بعضهم له صبغة شبه رسمية[1].

[1] عمر بوضربة، دور المكاتب جبهة التحرير الوطني في حشد الدعم للقضية الجزائرية في بلدان غرب أوروبا 1955-1960م، أكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 20، جوان 2018، ص31.

* اليد الحمراء: هي المنظمة تابعة لجهاز المخابرات الفرنسية تأسست أول 1956م بالغرب و تونس من طرف متعصبين من الكتغل الكولون الفرنسي بهدف القضاء على المناضلين التحريريين بهما قبل أن تستغل المخابرات الفرنسية في عهد مديرها غروسان اسهم هذا التنظيم بعد إطلاق الثورة التحريرية لتنفيذ إغتيالاتها و خصوصا بفرنسا و ألمانيا و بلجيكا و سويسرا، أنظر، عبد القادر فكاير، المرجع السابق، ص56.

ثانيا: النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني اتجاه الدول العربية.

بلدان المغرب العربي: اِنطلق التحرك الديبلوماسي لجبهة التحرير في الإطار المغاربي بواسطة التنسيق والتعاون، ويعترف محمد يزيد في تقريره المرفوع إلى لجنة التنسيق والتنفيذ في 20 أوت 1957، بأنّ الوفد الخارجي الجزائري قد تلقى مساعدة وتضامنا أخويا من حزب الاستقلال المغربي وحزب الدستور التونسي، وذلك في إطار التأييد الدولي للقضية الجزائرية [1]، وكان السلطان محمد الخامس قد قابل أحمد بن بلة مسؤول الشؤون العسكرية والمالية في الوفد الخارجي لجبهة التحرير بإشبيلية في أبريل 1956، وحاول إقناعه بضرورة إبراز شخصيات سياسية من الوزن الثقيل لإسقاط حجج فرنسا التي تدعم أنه ليس هناك تنظيم سياسي يمكن التفاوض معه[2].

وفي الفاتح من ديسمبر 1956 عقد اللّقاء الثّلاثي المغاربي بالرباط وشارك فيه الوفد الجزائري علانية وبصفة رسمية إلى جانب شريكه التونسي والمغربي، واِستمرت الحركة الدبلوماسية على المستوى المغاربي لتتجلّى مرة أخرى في مؤتمر طنجة الذي اِنعقد في أواخر أبريل 1958، وأوصى في ختام أشغاله بإنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إستجابة لمطلب الوفد الجزائري[3].

مصر: تبنت دعم الثورة الجزائرية سياسيا وعسكريا، الأمر الذي جعل جمال عبد الناصر يكلف فتحي الذّيب وعزت سليمان بمتابعة تطورات القضية الجزائرية، وهذا ما أكده الرئيس المصري جمال عبد الناصر حيث قال: " أمرت الأخ فتحي والأخ عزّت سليمان بأن يكونا مع الوفد الخارجي الجزائري وأن يكونوا ممثلين لي شخصيا، وكنت أكتم الأمر على عدد من الوزراء الذين حولي خوفا من تسرب السر، وأسرعت فرنسا إلى ضرب الحركة قبل بزوغها[4].

---

[1] الغالي الغربي: فرنسا و الثورة الجزائرية 1954-1956، غرناطة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009، ص478.

[2] محمد عباس: نصر بلا ثمن، ج1، دار هومة، الجزائر، ص292.

[3] المرجع نفسه، ص294-295.

[4] مريم الصغير: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012، ص191.

يعد النشاط الإعلامي نشاطا رئيسيا لأعضاء الوفد الخارجي بالقاهرة وكذلك التعريف بالحركة الوطنية الجديدة، ومن ضمن الأنشطة التي يمكن إدراجها في هذا الإطار إذاعة بيان أول نوفمبر 1954 عبر صوت العرب وإقامة النّدوات الصحفية وتلاوة البيانات باسم جبهة التحرير الوطني، وتعد ندوة نوفمبر أول ندوة عقدتها بعثة القاهرة عرّفت من خلالها بجبهة وجيش التحرير الوطني[1].

المملكة العربية السعودية: بتاريخ 11 ديسمبر 1957 إرتأت جبهة التحرير الوطني ضرورة القيام بزيارة للسعودية بهدف طلب الدعم المالي منها، ولقي الوفد ترحيبا كبيرا من طرف الملك سعود بن عبد العزيز الذي قابل الوفد شخصيا.

ومع بداية 1958 أتيحت لوفد جبهة التحرير الوطني الخارجي فرصة لزيارة المملكة وهذا العمل يدخل في إطار البحث عن مصادر التموين وكذلك الإطلاع على مجريات الأحداث الخاصة بالقضية الجزائرية[2].

الجمهورية العراقية: سجّل أول موقف تضامني للعراق سنة 1956 على المستوى الشعبي بتنظيم حملة لجمع الأموال عن طريق التبرعات، قدّرت قيمتها 75 ألف دينار قدمتها الحكومة العراقية، كما تسلّم الوفد الجزائري الذي كان على رأسه أحمد توفيق المدني ببغداد مبلغا ماليا قدره 175 ألف دينار عراقي، يضاف إليها المساعدات العسكرية بوصول أول شحنة من الأسلحة إلى الجزائر في شهر جوان 1957 عن طريق الحدود السورية مرورا بالأراضي الليبية[3].

وفي 31 ماي 1956 اِجتمع الوفد الجزائري برئيس الوزراء العراقي الذي أوضح موقف العراق من القضية الجزائرية، وإستعداد العراق لتقديم المساعدة التي يتطلبها الموقف كما اِستنكر مجلس الوزراء أعمال فرنسا في الجزائر ووعد بتقديم الدعم المالي[4].

---

[1] عمر بوضربة: تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1954-1962، دار الإرشاد للطباعة و النشر، الجزائر، 2013، ص161.

[2] أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص359-362.

[3] الطاهر الجبلي: الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الأمة، الجزائر، 2015، ص343.

[4] محمد علي داهش: دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، مركز الكتاب الأكاديمي، ص221.

ثالثا: النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني في الدول الأوروبية:

كان قادة جبهة التحرير الوطني مقتنعين أنه أولا دعم حلفاء فرنسا عسكريا وماليا ودبلوماسيا لما صعدت أكثر من أربعة سنوات وذلك نظرا للتكاليف الباهظة للحرب فانطلقت الدبلوماسية الجزائرية تكسب تأييد هذه الدول، وعلى الرّغم من الصعوبات التي لقيها في تحقيق أهدافه الأوروبية فإن حصاد العمل الدبلوماسي كان إيجابيا من خلال توفير السند القوي القضية الجزائرية.

1/ بريطانيا :

كانت بريطانيا خلال السنوات الأولى من الثورة الجزائرية خاصة منحازة لحليفتها فرنسا بكل وضوح وما لبثت لندن جسدت عداوتها لقضية الشعب الجزائري بمشاركتها الفعالة خلال أكتوبر نوفمبر 1956 في العدوان الثلاثي على مصر الذي كان من أهدافه ضرب الثورة الجزائرية في عمقها العربي. لكن حيوية وفعالية العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير استطاعت بدء من 1957 كسر جدار الصمت البريطاني، فقد صرّح المسار بيفان ممثل حزب العمال في الأممية الاشتراكية الأسبوعية (ليكسبريس) مؤكدا على أمرين إثنين :

- لا ينبغي حرمان الأغلبية من حق تقرير المصير حفاضا على مصالح الأقلية مهما كانت أهميتها.
- على فرنسا أن تبادر بالإعلان عن نيتها في منح الجزائر استقلالها، وشهدت صائفة نفس السنة كما سبقت الاشارة مبادرة أمريكية–بريطانية أجبرت باريس على التفكير بجدّ في إيجاد حل القضية الجزائرية خشية أن يشمل التعفّن منطقة المغرب العربي كلّها[1].

[1] محمد عباس، نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية 1945–1962، مرجع سابق، ص 310.

ولقد لعب الاتحاد العام للطلبة الجزائريين دورا هاما في التّعريف بالقضية الجزائرية من خلال مشاركتهم في مؤتمرات وندوات الاتحاديات الطّلابية في كل مكان من: ألمانيا، سويسرا بلجيكا، انجلترا، هولندا، إيطاليا، وإسبانيا رغم محاولة فرنسا تسوية الرأي العالمي لكن نشاط الطلاب الجزائريين فوّت عليها تلك الفرصة وأعطوا الدليل القاطع على وحدة الشعب الجزائري ووقوفه صفا واحدة وراء الثورة بعد الانشقاق الذي حدث في الاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين عندما عقدوا مؤتمرهم السنوي في أفريل 1957[1].

2/ إسبانيا:

إن الموقف الرسمي الإسباني كان منذ اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية معاديا لها بسبب الارتباط التاريخي والإقليمي وحتى الديني بين الحكومتين الفرنسية والإسبانية، ففي الوقت الذي ضربت حكومة مدريد رقابتها الشديدة على كل الجزائريين خاصة نشطاء جبهة التحرير فتحت مجالاتها الإعلامية والسياسية وحق الأمن للإدارة الاستعمارية الفرنسية التي شنّت حملة عدوانية شرسة على كل المستويات ضد القضية الجزائرية[2].

في ظل هذه الظروف، أنشأ محمد بوضياف رفقة بن مهيدي ومحمد يوسفي تمثيلا للجبهة (شبه سري) في العاصمة الإسبانية، تحوّل في ربيع 1957 إلى تمثيل (شبه رسمي المناضل الحواسب وقادوم بعد أن عادت رئاسة الوفد الخارجي إلى الدكتور محمد الأمين الدباغين) وكان الدكتور حافظ إبراهيم (التونسي) حلقة هامة في تحرك جبهة التحرير، وكذلك جيش تحرير المغرب في إسبانيا. وكان موقف مدريد في الجمعية العامة للأمم المتحدة بدءا من 1946-1957 يعكس إلى حد ما تعاطف حكومة فرانكوا الضمني مع القضية الجزائرية من خلال الامتناع عن التصويت تارة والتصويت تارة أخرى[3].

---

[1] الرائد عمار الملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1945دار الهدى للنشر والتوزيع، 2004، ص 185.

[2] مريم صغيره المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1945-1962، دار الحكمة للنشرة الجزائر، 2009، ص 445.

[3] محمد عباس، الثورة الجزائرية من الفكرة إلى النصر، طلا، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2014، ص 325.

3/ إيطاليا :

تميز الموقف الإيطالي بنوع من التحفظ الرسمي مع ممارسة يغلب عليها غض الطرف عن تحرك جبهة التحرير إلى حد ما، وكان الوفد على موعد بالعاصمة الإيطالية مع الوفد الفرنسي في إطار الاتصالات السرية التي بدأت في ربيع نفس السنة بالقاهرة[1].

ورغم ذلك فقد وافقت الحكومة الإيطالية عام 1957 على فتح مكتب إعلامي لجبهة التحرير الوطني في العاصمة روما وكان يرأسه آنذاك السيد صالح المحبوبي، الذي خلفه فيما بعد السيد الطيب بولحروف[2].

وبخصوص الحزب الشيوعي الإيطالي مثلا حتى في أواخر 1957 وبداية 1958 عندما تحوّل التعاطف مع القضية الجزائرية إلى مساعدة معلنة بمشاركة زعيم حزب طولياتي شخصيا ويرجع الفصل في تحريك التضامن مع القضية الجزائرية إلى بعض الشخصيات أمثال دانتي كروتشي والنائب المحامي لوتشيولوساتو العضو في مكتب مجلس السلام العالمي، هذا المجال الذي كانت الأحزاب الوطنية الجزائرية ممثلة فيه بقوة وكان الشهيد علي بومنجل من نشطائه.

وقد تعرض بلقاسم كريم في تقرير 5 أوت 1958 إلى الموقف الإيطالي بالعبارة:

" إن روما بصدد تعديل موقفها من القضية الجزائرية "[3].

4/ ألمانيا:

تميز موقف ألمانيا (الاتحادية) منذ اندلاع الثورة الجزائرية بالتحفظ علما أنها كانت لا تزال يومئذ في طور القزم السياسي غير أن المقابلة الجزائرية كانت أوفر حظا إذا استطاعت تجاوز التحفظ الرسمي إلى حد ما بواسطة نظيرتها الألمانية عقدت معها أوثق الصلات فقد تطوعت الوقاية الألمانية لتسهيل تنقل مناضلي جبهة التحرير في بلادنا وكانت سباقة وسخية في مساعدة اللاجئين الجزائريين في كل من تونس والمغرب، وقد تغيّر الموقف الرسمي الألماني بعض الشيئ لاحقا، الأمر الذي شجّع جبهة التحرير على تعيين ممثل لها في بون[4].

---

[1] محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 325.

[2] مريم صغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1945-1962مرجع سابق، ص 493.

[3] محمد عباس، الثورة الجزائرية من الفكرة إلى النصر، مرجع سابق، ص 327.

[4] محمد عباس، نصر بلا ثمن،مرجع سابق، ص319.

المبحث الثالث: القضية الجزائرية في المحافل الدولية.

أولا: القضية الجزائرية في الجامعة العربية:

كانت فرنسا تقوم بضغوطات ديبلوماسية على الدول العربية وتهدّد كل من يتدخل في شؤون الجزائر، هذا ما جعل جامعة الدول العربية عند انطلاق ثورة نوفمبر وتتردّد في مساندتها لقضية الجزائر، ورغم كل التّهديدات إلا أن هناك بعض الشّخصيات السياسية العربية ساندت الثورة التحريرية منذ انطلاق أول رصاصة وعلى رأسهم السوري أحمد الشقيري الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية.

ففي 29 مارس 1956 اتخذ فيه قرار شجاعا وبالإجماع جاء فيه ما يلي "لقد قرّرت جامعة الدول العربية أن تأيد تأييدا كاملا وبدون تحفظ الشعب الجزائري في كفاحه من أجل استرجاع الاستقلال، وستقدم جميع البلدان العربية الأعضاء مساندتها للشعب الجزائري الأعزل الضعيف بجميع الوسائل التي في إمكانها مواجهة حرب قاسية شنّت عليها بدون أي مبرّر، وابتداءا من هذا اليوم بدأت جميع الدول العربية تدعم الجزائر سياسيا وماديا"[1] .
ساند ممثلو الدول العربية في الجامعة العربية متخذين من أساليب السلطات الفرنسية نحو الشعب الجزائري مبرّرا كرد على أي دعاية فرنسية تهدف إلى عزل الجزائر عن محيطها العربي.

وقد عملت الجامعة على إبراز القضية على المستوى الدولي، ففي 13 جويلية 1955 بعث الأمين العام للجامعة بمذكرة إلى سكرتير الأمم المتحدة يبرز فيها ما تمارسه فرنسا ضد الجزائريين، وأيضا إلى وزارات خارجية دول مؤتمر باندونغ، وأيضا إلى الدول التي ليس لها تمثيل دبلوماسي بمصر من أجل بذل جهود لوقف الحالة المتهورة بالجزائر[2].

[1] عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، ص 205.

[2] محمد صغير بوستة، دور الجامعة العربية في دعم القضية الجزائرية، المركز الجامعي، ميلة، ص 282.

ثانيا: القضية الجزائرية أمام هيئة الأمم المتحدة :

تصدّرت مسألة تدويل القضية الجزائرية على مستوى الأمم المتحدة لائحة أولويات السياسة الخارجية لجبهة التحرير الوطني ، وذلك منذ إصدار أول بيان لها " بيان أول نوفمبر 1954"، فبعد التعريف بأبعاد القضية الجزائرية وبطبيعة الثورة التي تشهدها على أن تستهدف التخلص من السيطرة الإستعمارية الفرنسية ،وحشد الدعم من أقرب الحلفاء للشعب الجزائري وهي الدول العربية والدول المستقلة حديثا ، حيث اندفع الوفد الخارجي في وقت مبكر باتجاه كواليس الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وذلك من أجل دحض أطروحات الحكومة الفرنسية التي تعتبر " حرب الجزائر مسألة داخلية ".

قد بذل وفد جبهة التحرير الوطني جهدا كبيرا في الحصول على الدعم لتدويل القضية الجزائرية عالميا ، فقدموا بواسطة حسين آيت أحمد ومحمد يزيد مذكرة لرؤساء الدول المجتمعة في باندونغ تضمنت طلب لعرض القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة وتسجيلها في جدول أشغال جمعيتها العامة، وتم تقديم مذكرة أخرى لزعماء الدول الثلاث : يوغسلافيا ، مصر الهند المجتمعين في بريوني اليوغسلافية يوم 08 جويلية 1956.[1]

الدورة العاشرة 20 سبتمبر 1955 :

لقد استلم الأمين العام للجمعية العامة للأمم المتحدة المذكرة المقدمة من قبل 14 دولة أفروأسيوية* والتي تطالب بتسجيل القضية الجزائرية ضمن جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة لدورتها العاشرة المزعم انعقادها في شهر سبتمبر 1955[2].

---

[1] عمر بوضربة والقضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة 195 –1957م معركة التدويل من أجل حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره قسم التاريخ محمد بوضياف بالمسيلة الجزائر ص184.

[2] نفسه ص190

* الدول الأربع عشرة أفغانستان بروما ، مصر ، الهند ، أندونسيا ايران ، العراق ، لبنان ، الليبيريا ، باكستان ، المملكة العربية السعودية ، سوريا ، تيلندا – اليمن – النظر عمر بوضوية القضية الجزائرية المرجع السابق، ص190.

وبعدما وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الفاتح أكتوبر على تسجيل القضية الجزائرية ووافق على التسجيل 28 صوت ضد 27 صوت وامتناع 05 ،واعتبر ميثاق الصومام ومؤتمر باندونغ أنه يرجع الفضل إلى الدّورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة في إسقاط مقولة " الجزائر فرنسية "[1].

ورغم تهديدات وتحذيرات المندوب الفرنسي واعتراض ممثل فرنسا السيد " بينو " وزير الخارجية رئيس الوفد في هذه الدورة وشنّ حملة دبلوماسية واسعة داخل أروقة الأمم المتحدة المحاولة إحباط هذه المسعى معتبرا أن موضوع الجزائر مسألة داخلية، وخرج بذلك الوفد الفرنسي من اجتماع مقاطعا المناقشة[2].

لجأت البعثة الفرنسية إلى الضغط والمناورة بمقاطعة جلسات المناقشة التي كانت حامية الوطيس، وراء هذه الجلسة رفض مشروع القرار الذي تقدّمت به المجموعة من دول أمريكا اللاتينية الموالية لفرنسا وتخفيفا للوضع قدّم ممثل الهند كريشنا مينو عريضة للجمعية العامة في 25 نوفمبر 1955 لتأجيل مناقشة القضية الجزائرية من أجل التخفيف من وطأة الأزمة ومن أجل تفادي مضاعفاتها، وفتح باب الأمل واسعا أمام إمكانية تسجيل القضية ومناقشاتها في الدورة القادمة، ومن أبرز ما يمكن تسجيله كتحول في هذه الفترة تجنّد الدول العربية والأفروأسيوية لتقديم الدعم اللاّزم في الهيئة الأممية، ولعل الموقف السعودي كان زائد في لفت الهيئة الأممية وبخاصة مجلس الأمن الدولي إلى خطورة الوضع في الجزائر وهو ما قام به الممثل الدائم للمملكة بهيئة الأمم في جانفي 1955[3].

الدورة الحادية عشر 12 نوفمبر 1956 – 08 مارس 1957 :

تدعيما للمجموعة الإفريقية والأسيوية وفي طليعتها الدول العربية التي أظهرت فيه استعدادها الكامل بالذهاب إلى أبعد حد من أجل تدويل القضية الجزائرية تحركت جبهة التحرير الوطني من خلال ترسانتها الدبلوماسية على المستويين :

---

[1] رمضان بود عدة الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962م منشورات الجسم والخلاص ، مؤسسة بولة للبحوث والدراسات، ط1، الجزائر، 2012، ص 20.

[2] عطاالله فشار ، المرجع السابق ، ص 105.

[3] عمر يوضربة ، مرجع السابق ، ص 192

أولا : تكليف الوفد المتكوّن من السادة فرحات عباس ومحمد يزيد وعبد الرحمان كيون للقيام بعملية دعائية مفادها شرح وقائع العمل المسلح ودوافعه وأهدافه المشروعة ردا على الدعاية الفرنسية المزيفة .

استعدادا لخوض غمار الدورة الحادية عشر، العديد من عواصم العالم تحديدا دول أمريكا اللاتينية وكذا تركيا بهدف السعي إلى إقناع وتغيير وجهة نظرها بعد أن صوتت في الدورة العاشرة ضد القضية الجزائرية.

ثانيا : قيام وقد جبهة التحرير الوطني المقيم بنيويورك بعمل تحسيسي كبير من خلال إعداد مذكرة سلّمها محمد يزيد لرئيس الدورة الحادية عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة في أول يوم انطلاق أشغال الدورة 12 نوفمبر 1956، حيث جعل هذا العمل التحسيسي من مجموعة من الدول الإفريقية والأسيوية سندا قويا للمضي قدما في تدويل القضية الجزائرية وكسب رهان الدورة الحادية عشر، وتمكنت الجمعية من الإستجابة وتم الشروع في جلستها المعلنة ال578 المنعقدة في 15 نوفمبر 1956 دون مناقشة ثم إحالتها إلى اللجنة الأولى التي شرعت في مناقشتها في جلستها المنعقدة من 04 إلى 13 فيفري 1957[1].

وفي هذه الدورة قدّمت 18 دولة أفروأسيوية مشروعا تطالب فيه فرنسا بأن تعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره والتفاوض من أجل تسوية سلمية لحل القضية الجزائرية وطالبت من الأمين العام أن يساعدها في إجراء المفاوضات، حيث أعربت الدول الأفروأسيوية في مشروعها عن قلقها من الإضطربات السائدة في الجزائر التي تسببت في حدوث ألام كثيرة في أوساط الشعب الجزائري مما دعى الجمعية العامة نظرا لحالة القلق والإضطراب في الجزائر والإعتراف بحق تقرير مصير الشعب الجزائري طبقا لمبادي نصوص ميثاق الأمم المتحدة :

- تطلب من فرنسا الإستجابة لرغبة الشعب الجزائري في ممارسة الحقوق الأساسية في تقرير مصيره.
- تدعو فرنسا الشعب الجزائري للدخول فورا في المفاوضات وإقاف القتال وتسوية المواقف السلمية طبقا للميثاق الأمم المتحدة .

[1] عبد القادر كرليل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة وأفكار وآفاق، العدد 08، 201، ص69.

تطلب من السكرتير العام أن يساعد الطرفين على إجراء التفاوض وأن يقدم تقرير للجمعية العامة في دورتها الثانية عشر القادمة .

لم يدل هذا المشروع الأغلبية من التصويت والعلة في ذلك واضحة لكون هذا المشروع يسير في اتجاه معاكس للإدارة الفرنسية، وبمجرد سقوط المشروع الأول الذي لم يحصل على أغلبية تقدمت ثلاث دول وهي اليابان ، تايلاند ، والفلبين يوم 19 فيفري بمشروع قرار آخر للجنة السياسية تدعو فيه بالعودة إلى الطريق الصواب واتخاذ أسلوب المفاوضات الذي لا بديل له لحل مسألة وإنهاء إراقة الدماء بطريقة سلمية ، وقد تمت الموافقة على هذا المشروع بموافقة الأغلبية المقدرة ب 73 صوت ضد 27 صوت إمتنع 10 عن التصويت ، وسمحت هذه النتيجة بعرضها على اللجنة السياسية، إذ تتكون المجموعة من سنة دول الأرجنتين، كوبا، البرازيل ، البيرو ، الدومينيك، إيطاليا، تقدم في 12 فيفري 1957 نص مشروع أخر يحمل رقم 197 تعرضه على الجمعية العامة تمت المصادقة عليه أيضا باغلبية 41 صوت ضد 33 حيث إمتنعت 3 دول عن التصويت[1].

الدورة الثانية عشر 17 سبتمبر 1957 – 14 ديسمبر 1957 :

جاءت هذه الدورة في الوقت الذي فشلت فيه المناورات الفرنسية على الصعيد الدولي ومحاولة مواصلة القوات الفرنسية فرض قبضتها على الثورة في الداخل ، بينما كان الوفد الخارجي الجزائري مع 22 دولة أفروأسيوية يقدمون عرض للأمم المتحدة لمناقشة القضية الجزائرية للمرة الثانية تدعوا الإعتراف بحق تقرير مصير الشعب الجزائري ودعوة الحكومة الفرنسية للقبول بمباشرة المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، وبالتالي فإن جبهة التحرير راهنت في هذه الدورة إلى تسجيل القضية مجدّدا وراهنت للحصول على إنجاز إضافي يسجل نقلة نوعية في تدويل القضية الجزائرية في الهيئة الأممية ، وذالك بالحصول على قرار الجمعية العامة يكون بمثابة الضغط على الحكومة الفرنسية مثل الإعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره[2].

[1] عبد القادر كرليل، المرجع السابق، ص 69-70.

[2] عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 195 – 196.

لذا قدمت 17 دولة أفروأسيوية يوم 15 ديسمبر 1957 مشروع تضمن ثلاث نقاط :

- الإشارة إلى إقرار الدورة الحادية عشر للجمعية العامة .
- الإعتراف بالشروط الملزمة بقابلية تطبيق حق تقرير المصير على الشعب الجزائري.
- الدعوة إلى التفاوض[1].

ومن هنا أصدرت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في دورتها الثانية عشر في ديسمبر 1957 لائحة دعت فيها جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية إلى التفاوض لحل القضية على أساس ميثاق الأمم المتحدة وقبول الوساطة التونسية والمغربية، ورغم أن الصحافة الوطنية رأت في اللائحة تقدما لصالح القضية الجزائرية فإن صحيفة المجاهد وصفتها بالفتور لأنها لم تدن السياسة الإستعمارية المتوحشة بل لم تخف تشاؤمها لمستقبل الهيئة الأممية التي تذهب ضحية الإستعمار كسابقتها عصبة الأمم[2].

[1] عمر بوضرية ، المرجع السابق ، ص 196.

[2] محمد عباس، نصر بلا ثمن، ص299.

ثالثا: موقف فرنسا من تدويل القضية الجزائرية.

إن فرنسا الإستعمارية كانت تنظر إلى الثورة الجزائرية ثورة خارجة عن القانون، وجيش التحرير لا يمثل الشعب الجزائري بل هو مجموعة من العصابات وأنّ الجزائر فرنسية، وعليه فليس هناك طرف شرعي يتفاوض مع فرنسا وهو ما أكده فرانسوا ميتران وزير داخليتها في 5 نوفمبر 1954 " التفاوض الوحيد في الجزائر هو الحرب"[1].

لقد كنت فرنسا على دراية كاملة بدعم الكتل الأفروأسيوية للقضية الجزائرية، لذا راحت تعتمد على حلفائها في إجهاض كل المحاولات الرامية إلى دعم القضية الجزائرية، حيث ضبطت عدد من الاتصالات عن طريق وزير خارجيتها السيد بينو في عهد حكومة في مولي مع عدد من الدول الهدف منها هو عزل الثورة الجزائرية دوليا، وكانت الو.م.ا وإنجلترا من الدول الكبرى السباقه إلى دعم الموقف الفرنسي والوقوف ضد طلب الكتلة الأفروأسيوية حول إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الأمم المتحدة[2].

وقد عارض المندوب الفرنسي الدائم في الأمم المتحدة بشدّة مناقشة القضية الجزائرية بإعتبارها تدخلا في الشؤون الداخلية لبلده، معتمدا في ذلك على مجموعة من الحجج أهمها البرهان القانوني ومعناه أنّ الجمعية العامة لايحق لها التدخل في الشأن الداخلي يخص بلدا عضوا وهو فرنسا ، البرهان التاريخي وينطلق من مبدأ أنّ الجزائر قد احتلتها فرنسا وهي منطقة نفوذ فرنسية ، ولجأت البعثة الفرنسية إلى الضغط والمناورة بمقاطعة جلسات المناقشة التي كانت حامية الوطيس[3].

---

[1] رضا مالك: الجزائر في إيفيان، "تاريخ المفاوضات السرية 1956- 1962 " تر فارس غصوب، ط1، دار الفرابي، بيروت، 2003، ص35.

[2] مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية، المرجع السابق، ص299.

[3] عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 190 – 192.

وفي الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة لم يتغير موقف فرنسا وظل قائما على فكرة قانونية وهي أن الجزائر جزء من فرنسا، وأشار الوفد الفرنسي أن الحكومة قد بدأت مؤخرا ببرنامج واسع للإصلاحات في كامل الميادين و ألغت جميع العوامل التمييزية ، ورأت فرنسا في هذه الدورة أنّ الحل الأساسي هو وقف إطلاق النار من غير شرط وتوقيف الحرب، على أن يتبع حل سياسي بوسائل ديمقراطية عن طريق إجراء إنتخاب[1].

وقبل إنعقاد الدورة الثانية عشر سافر من الجزائر إلى نيويورك موظفان ساميان وهما بيار شوساد والكولونيل بول ديكورنو ،يحملان إلى سفير فرنسا بالو.م.أ تقريرا عن السياسة الفرنسية في الجزائر وعن مدى نجاحها ، وعند وصولهما صرّحا للصحافة بمجموعة من الإدعاءات والأكاذيب وزعما بأن جيش وجبهة التحرير الوطني هي التي تقوم بالحملة العسكرية ضد فرنسا وأن جبهة التحرير الآن تخسر في جميع الميادين، وبعد أسبوع عاد الرجلان من أمريكا وأعلنا أنهما قد زودا الوفد الفرنسي الدائم لدى الأمم المتحدة بمعلومات كافية[2].

وعلى كل بدأت اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة في دورتها الثانية عشرة مناقشتها للقضية الجزائرية ،وعاد وزير الخارجية الفرنسي بإلقاء خطاب يحذّر فيه الأمم المتحدة بأن لا تتدخل في قضية فرنسية داخلية، مستدلا بذلك بالفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة والتي تنص على أن الهيئة الدولية لايحق لها التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، ومع ذلك قبلت فرنسا في هذه الدورة مناقشة القضية الجزائرية لكن دون أن تقبل وصية بشأنها مهما كان مضمونها[3].

---

[1] علي تابليت و آخرون: القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة 1957-1958، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص63-66.

[2] جريدة المجاهد: من تقرير لاكوست إلى الأمم المتحدة، إلى تقرير الحقيقة في الصحف الفرنسية، العدد 12، تاريخ 15-11-1957.

[3] جريدة المجاهد: سياسة فرنسا تنهزم في الأمم المتحدة رغم حلفائها، العدد 14، تاريخ 15-12-1957.

الفصل الثاني

العمل الدبلوماسي للحكومة المؤقتة 1958-1962

- **المبحث الأول**: آليات تدويل القضية الجزائرية عن طريق الحكومة المؤقتة.
- **المبحث الثاني**: القضية الجزائرية في المؤتمرات الدولية.
- **المبحث الثالث**: مسار المفاوضات الجزائرية الفرنسية.

الفصل الثاني: العمل الدبلوماسي للحكومة المؤقتة 1958 – 1962

المبحث الأول: آليات تدويل القضية الجزائرية عن طريق الحكومة المؤقتة.

أولا: الحكومة المؤقتة:

أ) تأسيسها: أمام تعنّت الحكومة الفرنسية ورفضها الإعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثّل شرعي ووحيد للشعب الجزائري ،وكذا المشاكل التي واجهتها لجنة التنسيق والتنفيذ جرّاء تفاقم الصراعات بين أعضائها ،شرعت هذه الأخيرة في دراسة ملف تحوّلها إلى حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية من أجل رفع مستوى التحدي ضد الحكومة الفرنسية على الساحة الدولية وعلى منصة هيئة الأمم المتحدة[1] .

وفي 9 سبتمبر 1958 أعلن في القاهرة عن تأسيس أول حكومة مؤقتة في الاجتماع الذي ترأسه فرحات عباس ،وقد جاء في مرسوم تشكيلها مايلي "بسم الله الرحمن الرحيم: نظرا للسلطات التي خولها المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى لجنة التنسيق والتنفيذ (لائحة 28 أوت 1957) فإن لجنة التنسيق والتنفيذ قرّرت تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية.

إنّ الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مسؤولة أمام المجلس الوطني لثورة الجزائرية وهي تباشر مسؤولياتها إبتداء من هذا اليوم الجمعة 04 ربيع الاول 1378هـ الموافق ليوم 19 سبتمبر 1958 على الساعة الواحدة بتوقيت الجزائر[2].

---

[1] علي عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة، المرجع السابق ص25.

[2] عطا الله فشار: المرجع السابق ص44.

ب) أهدافها الديبلوماسية: سعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى:

- العمل على تدويل القضية الجزائرية وإخراجها من الإيطار الفرنسي إلى الإيطار الدولي.
- السعي إلى المحافظة على استقلالية قراراتها والابتعاد عما يجعلها عرضة لأي ضغط او تأثير يفقدها حريتها في إتخاذ المواقف الخادمة لثورة.
- العمل على تكذيب وابطال الاشاعات الفرنسية بخصوص طبيعة الثورة الجزائرية.
- إعطاء طابع الشمولية للنشاط الديبلوماسي للثورة للحصول على أكبر قدر من دعم دول العالم وتعبئة رأي العالم العربي.
- الاعتماد على دعم الدول العربية لكسب مواقع جديدة على مستوى الكتل والمنظمات.
- المطالبة المستمرة بضرورة الحل السلمي والتفاوض من أجل إنهاء حرب الجزائر.
- العمل على عزل فرنسا في الساحة الدولية ودفعها للقبول بشروط الثورة والتفاوض وكذا عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- تعزيز تواجدها في الساحة الدولية وإنشاء مكاتب وبعثات خارجية عبر مختلف دول العالم[1].

[1] عمر بوضربة : تطور النشاط الدبلوماسي للثورة ،المرجع السابق ،ص308-314.

ثانيا :تدويل القضية الجزائرية في الأمم المتحدة.

أ) الدورة الثالثة عشر: لقد تمت مناقشة القضية الجزائرية في 10 اجتماعات متتالية في اللجنة الأولى في ديسمبر 1958 ،وقد تم مشروع قرار واحد حول القضية تقدمت به 17 دولة أفروآسيوية في 12 ديسمبر 1958، وجاء في المقدمة إشارة إلى القرارات المصادق عليها في الدورتين السابقتين وتعترف الفقرات الملتزمة الأخرى بحق الشعب الجزائري في الاستقلال وأنها معنية بمواصلة الحرب ، ولاحظت إستعداد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية للتفاوض ،وأشار مشروع القرار هذا أنه لأول مرة تطلب فيها مجموعة البلدان الآفر أسيوية بإستقلال الجزائر صراحة بدلا من السعي نحو تقرير المصير.

وفي 13 ديسمبر 1958 أدخلت تعديلين على قراري الدول 17، الأول يستبدل الاشارة إلى الحق في الاستقلال بالحق في تقرير المصير بأنفسهم ،والملاحظة الثانية هي رغبة قادة الحركة الوطنية في التفاوض وليس الحكومة المؤقتة ،لكن مقترحي هذا القرار أعلنوا بأنفسهم أنه لا يمكن قبولهم لتعديلين ، وأصر وفد هايتي على تقديم التعديل للتصويت لكنه رفض ثم قدم المشروع الأساسي للتصويت دون إحداث أي تغيير عليه ورفض أيضا لأنه لم يحصل على ثلثي الأغلبية ،وتركت القضية الجزائرية بدون نشاط في الدورة 13 للجمعية العامة [1].

ب) الدورة الرابعة عشر: بدأت مناقشة القضية في اللجنة الأولى وتقدمتت 22 دولة أسيوية بمشروع قرار في 03 ديسمبر 1959، ويعترف القرار بحق تقرير المصير والاستقلال للشعب الجزائري، ويدعو الجانبين إلى الدخول في مفاوضات في أقرب وقت ،وأشار إلى رغبة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية للتفاوض، وعرض المشروع للتصويت لكنه لم يحرز أغلبية الثلثين المطلوبة في اللجنة ،وبذلك تقدمت باكستان إلى الجمعية العامة بمشروع قرار معدل يوم 12 ديسمبر 1959، وعبرت فيه عن أملها للوصول إلى حل سلمي ديمقراطي عادل طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وعلى الرغم من نتيجة التصويت فقد تم

[1] رفيق التلي : موقف وردود الفعل الفرنسيه على القضية الجزائرية في دورات هيئة الامم المتحدة 1961-1955،دورية كان التاريخية،السنة13،العدد50،ديسمبر 2020، ص159.

رفض المشروع إذ لم يحصل على أغلبية الثلثين المطلوبة، وبذلك فإن الدورة لم تحقق للقضية الجزائرية أي إنتصار بل كانت كسابقتها بسبب وقوف الغرب إلى جانب فرنسا من أجل حفظ ماء الوجه لحكومة ديغول أمام شعوب العالم[1].

ج) الدورة الخامسة عشر: وفي عام 1960 إستمرت فرنسا في تماطلها في تنفيذ تقرير المصير أو الدخول في مفاوضات مع حكومة جبهة التحرير الوطني، على أمل أن يحقق لها مشروع شال العسكري نتيجة لكن المشروع فشل وإزداد نفوذ وقوة جبهة التحرير في الداخل والخارج ،وقبيل حلول موعد إفتتاح أعمال الجمعية العامة طلبت 25 دولة أفر أسيوية يوم 20 جويلية 1960 إدرج القضية الجزائرية في جدول الأعمال وتقرر فيه مايلي:

- حق الشعب الجزائري في تقرير المصير.
- الحاجة الماسة لإيجاد ضمانات لتنفيذ هذا الحق على أساس إحترام وحدة التراب الجزائري وأن الجمعية العامة مسؤولة عن تنفيذ هذا القرار بصورة كاملة.

وقد تمّت المصادقة على هذا المشروع المعدل بأغلبية 68 صوت ضد 27 وإمساك 8 وفود مشاركة عن التصويت ،وبذلك خطت الجزائر خطوة كبيرة إلى الأمام في المجال الدولي، لأن الأمم المتحدة اعترفت في مشروع قرارها بأن الوضع في الجزائر يكون تهديدا وخطرا على السلام والأمن العالمي ،وأنّ مشكلة الجزائر ليست قضية فرنسية داخلية كما تدعي فرنسا وأكدت عن حق الجزائر في الاستقلال زيادة عن الحق في تقرير المصير[2].

[1] رفيق التلي:المرجع السابق ص 160.

[2] عطا الله فشار: المرجع السابق ص123.

ج)الدورة السادسة عشر: في عام 1961 دخلت مشكلة الجزائر مرحلة حاسمة، خاصة بعد أن قبلت فرنسا الدخول في المفاوضات مع الحكومة المؤقتة حول تحقيق الاستقلال وكيفية تطبيق تقرير المصير، وحصلت فعلا لقاءات "مولان، إفيان، لوغران" ولكن ذلك لم يمنع من إثارة قضية الجزائر في الأمم المتحدة لأن لقاءات التفاوض السابقة كانت مصحوبة بمساومات رخيصة من طرف فرنسا الأمر الذي رفضته جبهة التحرير ، ونتيجة لذلك أثارت دول الكتلة الآفر أسيوية المشكلة من جديد أمام أنظار هيئة الامم ،وشرعت اللجنة السياسية في مناقشتها يوم 14\12\1961 وصادقت على اللائحة المقدمة إليها من طرف الكتلة يوم 16 ديسمبر، وهذا نصه "إن ممثلي الدول الإفريقية الأسيوية بعد أن عبروا عن أسفهم العميق أمام استمرار الحرب في الجزائر... فإنهم يدعون الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لإستئناف التفاوض من أجل تطبيق حق الشعب الجزائري في تقرير المصير وفي الاستقلال وذلك في إحترام وحدة وسلامة الوطن الجزائري" ،وهكذا يلاحظ أنه لم يحتدم النقاش في هذه الدورة ولم يطل، لأن الطرفين كانا على وشك الوصول إلى الحل الذي إنتهوا إليه في مساء يوم 18 مارس عام 1962 ،وهو إيقاف القتال وتنظيم استفتاء تقرير المصير الذي أدى إلى إستقلال الجزائر في مطلع شهر جويلية 1962[1] .

[1] عطا الله فشار، المرجع السابق ،ص 123-124.

ثالثا:ردود الفعل الفرنسية على تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم:

واصلت فرنسا خلال الدورة الثالثة عشر عرقلتها للمداولات بإنسحابها من المناقشات وعدم المشاركة في التصويت حين عرضت القضية ،وحيث أصبح جاريا في السياسة الفرنسية أثناء إنعقاد دورات هيئة الامم المتحدة تلويحها بالوعود المبهمة والحلول الغامضة، وهكذا فإن مايجيئ به اليوم ديغول ليس بالشيئ الجديد بل يندرج في السياسة التقليدية للإستعمار الفرنسي ،فهو يظهر بوجهين مختلفين وجه يتقدم به إلى الرأي العام العالمي الذي يرمي إليه بكلمات مغرقة في الغموض قابلة لعدة تأويلات ويستعملها كسلاح في هيئة الأمم، ووجه آخر يسفر عنه أمام الجزائر وهو الوجه الحقيقي لديغول القائم على الإبادة العسكرية والإدماج السياسي وقهر الشعب الجزائري.

كما قامت فرنسا بممارسة الضّغوط والمناورات وأرسلت " لوي جاكيتو" المبعوث الخاص للجنرال ديغول في جولة لدول أمريكا اللاتينية ،وعقد مؤتمر مع سفراء فرنسا في هذه الدول من أجل كسب أصواتها التي لاتقل عن 20 صوتا ،إضافة إلى أن حليفتها الو.م.أ يسهل عليها الضغط على دول أمريكا اللاتينية أكثر من غيرها ،لكن لم تفد هذه الضغوطات والمناورات الفرنسية في الحيلولة دون وصول ديبلوماسية الحكومة المؤقتة إلى مبتغاها ،خاصة ومع انسحاب فرنسا من المناقشات الخاصة بالقضية الجزائرية [1].

ومع إنطلاق الدورة الرابعة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة كان أهم حدث عرفته تطورات القضية الجزائرية هذه السنة هو إعلان ديغول في 16سبتمبر1959، عن إعترافه للشعب الجزائري بحق تقرير المصير وبمقتضى هذا الإعلان كان مفروضا أن يوجد حل لمشكلة الجزائر ،ولكن هذا المشروع كان غامضا جدا ومحاطا بالكثير من العراقيل والقيود ، في حين كانت الحرب على أشدها ويقوم الجيش الاستعماري بعمليات ضخمة وواسعة وفق برنامج شال كبير ، كما سعت فرنسا لإخفاء حقائق عديدة عن الرأي العام الفرنسي حتى يبقى بعيدا عن الواقع ،كما بذلت كل مجهوداتها من أجل كسب مساعدة الو.م.أ ودول الحلف الأطلسي

[1] رفيق التلي: المرجع السابق ،ص 164.

في مدارج هيئة الأمم المتحدة، إن سياسة الجنرال ديغول على رأس الجمهورية الفرنسية الخامسة كانت تهدف إلى مواصلة ضغطها وسيطرتها على الجزائر أي أن سياستها تتغير على الرغم من الزيارة التي قام بها السكرتير العام " همر شولد " إلى العاصمة باريس للقيام بمحادثات مع الجنرال ديغول حول القضية الجزائرية، لكن ديغول كان يزعم أن القتال قد إنتهى، وأن القضية الجزائرية قضية فرنسية داخلية الأمر الذي دفع بفرنسا لمقاطعة الدورة الرابعة عشر.

خلال إنعقاد الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة فإن مدارج هيئة الأمم ظلت راكنة بخصوص القضية الجزائرية، نتيجة السياسية الإستعمارية الفرنسية وذلك بتماديها في سياسة الكرسي الشاعر ومقاطعتها لهذه الدورة، إلى أن تناقلت أنباء مظاهرات 11 ديسمبر 1960 التي خاضها الشعب الجزائري ،والتي نزلت كالصاعقة على ممثل الحكومة الفرنسية بخصوص المجازر التي إرتكبتها السلطات الفرنسية بحق الشعب الجزائري.

أما فيما يخص الدورة السادسة عشر فقد طغى على جلساتها التي غابت عنها فرنسا كالعادة قضية المفاوضات بين الطرفين المتنازعين على أساس أنها وسيلة عملية وسلمية تقود إلى إتفاق يرضي الجميع دون اللجوء إلى الحرب ،وفي 3مارس أصدرت الحكومة الفرنسية من باريس بيانا رسميا أعلنت فيه أن المفاوضات ستدور حول تقرير المصير والأمور المتعلقة به ووافقت الحكومة المؤقتة على ذلك[1] .

[1] رفيق التلي: المرجع السابق ،ص 165.

المبحث الثاني: المؤتمرات الدولية.

1. مؤتمر الشعوب الإفريقية أكرآ 08-12 ديسمبر 1958:

كان على جانب كبير من الأهمية حيث حضرته الدول الإفريقية المستقبلية والممثلة في كل من ليبيا، تونس، المغرب، مصر، السودان، غانا، وأثيوبيا، وشهدته أكبر عاصمة غانا الحديثة العهد بالاستقلال في ديسمبر 1958[1]، حيث كانت قراراته ما بلي:

- أن تعترف فرنسا للشعب الجزائري بحقه الطبيعي في الاستقلال.
- أن تجرى عاجلا مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي هي المعبر الشرعي الحقيقي للاستقلال وورقة إطلاق النار.
- يجدّد للأمم المتحدة الصديقة لفرنسا نداء مؤتمر الدول الإغريقي المستقبلية المنعقد بأكرآ في 22 أفريل 1958، لكي ترفض من الآن تقديم مساعدة إلى فرنسا من أي نوع كانت في حرب الإبادة التي تسلكها ضد الجزائر
- الدعوة بقوة منظمة الأمم المتحدة أن توصى في وضوح لإيجاد دخل سلمي المشكلة الجزائرية بإجراء مفاوضات مباشرة بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة الجزائرية.
- دعوة الحكومات الإفريقية المستقلة للاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية[2].

2. مؤتمر الشعوب الإفريقية المستقلة منروفيا 04-05 أوت 1959:

انعقد هذا المؤتمر في منروفيا، عاصمة ليبيريا في الفترة من 04 إلى 08 أوت 1959 لدراسة مشاكل القارة الإفريقية وخاصة مشكلة الجزائر، وقد حضر وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كعضو رسمي حيث رفرف العلم الجزائري إلى جانب رايات البلدان الإفريقية المستقلة، وكان ذلك انتصارا دبلوماسيا باهرا[3].

---

[1] قندل جمال، الثورة الجزائرية والعمق الإفريقي، قراءة في التضامن الإغريقي من خلال مؤتمر آكرا الرسمي والشعبي خلال سنة 1958، جامعة شلف، ص 197.

[2] جريدة المجاهد، رائحة أكر حول الجزائر، العدد 34-1958م.

[3] د. صالح حيمر، القضية الجزائرية في مؤتمر الكتابة الآفرو- أسيوية 1955-1961، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، ص 179.

مثّل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في هذا المؤتمر محمد يزيد، الذي عمل جاهدا من أجل إحباط المخطّطات الفرنسية المتمثّلة في حصار الثورة وعزلها من الساحة الدولية وإبقائها فرنسية داخلية، وبعد عدّة اجتماعات وجهود مضنية قام بها الوفد الجزائري دعا المؤتمر إلى:

- الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره واستقلاله.
- سحب كل قواتها من الجزائر ووضع حد للعمليات العدائية.
- الدخول في مفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[1].

3. مؤتمر أديسابابا 14-24 جوان 1960م:

في العاصمة الأثيوبية أديسابابا، انعقد المؤتمر الثالث للدول الإفريقية المستقلة من 14 إلى 24 جوان 1960، وتميز بحضور 19 وفد جراء حصول بعض الدول الإفريقية على استقلالها، وكانت نتائج هذا المؤتمر أكثر تجاوبا من ذي قبل، بحيث أقر المؤامرة لائحة تدعو إلى ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة مع الحكومة الجزائرية المؤقتة لتسوية القضية الجزائرية.

واستطاع مؤتمر أديسابابا أن يتخذ قرارا فوريا وهو قبول الحكومة الجزائرية المؤقتة كعضو كامل العضوية في مؤتمرات الدول الإفريقية المستقلة والاجتماعيات الملحقة بها، حدث هذا أمام معارضة شديدة من وفد الكاميرون[2].

4. مؤتمر بلغراد 1961:

انعقد المؤتمر بالعاصمة اليوغسلافية ببلغراد في الفترة ما بين 1 و6 سبتمبر 1961 بمشاركة وفود 25 دولة افريقية وأسيوية وأوروبية وحضره بصفة مراقب وفود من أمريكا

---

[1] عبد الله مقلاتي، حميدي أبو بكر الصديق، الأعمال الملتقى الوطني حول دبلوماسيا الثورة الجزائرية وإشكالية تدويل القضية الجزائرية بين التحالفات الإقليمية والاستراتيجية الدولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص101.

[2] العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص 64.

اللاتينية، ومثل الثورة الجزائرية فيها يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة الجديد الذي حصل على دعم كبير وقوي من المؤتمر وذلك من خلال الاعتراف القانوني، والذي نالته الحكومة الجزائرية رسميا من يوغسلافيا وباكستان وكمبوديا وأفغانستان وغانا، وهكذا حققت الثورة قمة الاعتراف الانتصار الدبلوماسي في منظمة البلدان الغير منحازة.

وبهذه المناسبة تدخل السيد بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة من خلال خطاب أكّد من خلاله على حرية اختيار كل دولة لطبيعة الحكم دون ممارسة أي ضغط خارجي، كما أكّد تمسّك الشعب الجزائري بوحدة ترابه وسيادته، وعلى كل أراضيه، وفيما يخص المفاوضات بين فرنسا والجزائر عبّرت الدول المجتمعة في هذا المؤتمر من رغبتها في أن تدخل حكومتي الجزائر وفرنسا في محادثات تؤدي إلى إقامة سلام بين الشعب الجزائري والفرنسي[1].

5. المؤتمر العالمي للسلم:

انعقد بالعاصمة السويدية "ستوكهولم" في الفترة الممتدة بين 08-13 ماي 1959 مثل الجزائر فيه السيد يعلى محمد.

6. مؤتمر الأممية الاشتراكية العالمية:

انعقد بهامبرغ الألمانية ما بين 14-17 جويلية 1959، والذي شارك فيه مسؤول مكتب بون ومكتبي لندن وستوكهولم، إضافة إلى ممثّل الحكومة المؤقتة السيد أحمد بومنجل.

7. المؤتمر الطبي العربي:

المنعقد بدمشق 1959 وفيه تم تقديم تقرير عن وضع اللاجئين الجزائريين في المحتشدات وحرمانهم من وسائل الصحة.

[1] أحمد بن فليس، االسياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات 1954-1962، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2007 ، ص 155

8. الندوة المنعقدة بهيروشيما:

في شهر أوت 1959 شارك السيد عبد الرحمان كيوان في الندوة الدولية ضد القنابل النووية والهيدروجينية بشكل فعال التي استضافتها مدينة هيروشيما والتي حضرها مندوبون عن 22 دولة.

9. مجلس التضامن الآفروآسيوي:

المنعقد بالقاهرة 09-12 فيفري 1959[1].

10. مؤتمر الدار البيضاء 04-08 جانفي 1961:

انعقد هذا المؤتمر في الفترة الممتدة من 04-08 جانفي 1961 بالدار البيضاء المغربية وقد حضره ممثلون من كل من مصر، غانا، غينيا، مالي، ليبيا، بالإضافة إلى ممثل حكومة سيلان وكذا وفد من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وقد حظيت القضية الجزائرية باهتمام المؤتمرين الذين أعلنوا تأييدهم للشعب الجزائري وحكومته المؤقتة، كما طلبوا من كل البلدان المؤيّدة لكفاح الشعب الجزائري لزيادة دعمها المادي والدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[2].

وفي موضوع القضية الجزائرية والحرب المشتعلة في الجزائر خرج مؤتمر الدار البيضاء بعدة قرارات جاءت مؤيدة للشعب الجزائري في كفاحه من أجل نيل حريته واستقلاله، كان أهمها:

- تعلن النّدوة عزمها الرّاسخ على مساندة الشعب الجزائري والحكومة الجزائرية المؤقتة بكل الوسائل في الكفاح من أجل نيل استقلال الجزائر.
- تطلب من كل البلدان المساندة للشعب الجزائري في كفاحه من أجل التحرير الوطني أن تضاعف مساندتها السياسية والدبلوماسية والمادية.
- اشهر بالمساعدة التي يقدمها الحلف الأطلسي لفرنسا في حربها الرامية إلى إعادة الغزو الاستعمارية الجزائر.

---

[1] عمر بوضربة، تطور النشاط الدبلوماسي الحكومة المؤقتة 1958-1960، مرجع سابق، ص 123-172.

[2] صالح حيمر، القضية الجزائرية في مؤتمر الكتابة الآفرو-أسيوية 19555-1961، المرجع السابق، ص 181..

- تدعوا البلدان أن تحجز في حال استعمال ترابها للعمليات العسكرية الموجهة ضد الشعب الجزائري سواءا كان الاستعمال مباشرة أو غير مباشرة.
- تطالب يحب القوات الإفريقي العاملة تحت القيادة الفرنسية بالجزائر حالا.
- تصادق على تجنيد المتطوعين الإفريقيين وغيرهم في صفوف جيش التحرير الوطني.
- تدعو كل الحكومات التي لم تعترف بعد بحكومة الجزائر إلى الاعتراف بها.
- تعلن أن استمرار الحرب بالجزائر من شأنه أن يؤدي بالمشاركين في الندوة إلى إعادة النظر في علاقتهم مع فرنسا.
- تعارض تقسيم الجزائر وترفض كل حل انفرادي وكل نظام مفروض أو ممنوح[1].

[1] عبد الكريم بلبالي، الثورة الجزائرية وعلاقتها بالبلدان الافريقية، مرجع سابق، ص 79.

ردود الفعل الفرنسية من مؤتمر آكرا:

ما لفت انتباهنا عند التعرف على الدول المشتركة في مؤتمر آكرا هو طغيان الدول العربية فيه وهو ما يشكل حسبنا ورقة رابحة لصالح القضية الجزائرية، وهذا العامل بالذات الذي لم يغب عن الصحف الفرنسية أيضا التي توجست من الحضور العربي المؤثر بزعامة الرئيس القومي جمال عبد الناصر، وفي هذا الصّدد بالذات كتبت جريدة الصباح التونسية نقلا عن جريدة كومبا الباريسية التي ذكرت أن اجتماع آكرا بالرغم من أنه انعقد بطلب من الرئيس تكرومة إلا أنه يجري تحت ظل جمال عبد الناصر بصفة خاصة وتحت سيطرة الأقطار العربية الخمسة التي تملك أغلبية الأصوات العربية المتعاطفة مع التيار الناصري وجبهة التحرير الوطني. تساءلت بعض الصحف الفرنسية الرجعية عن ما يمكن أن تفعله غانا والحبشة الصديقتين مع الغرب مثلا، الظاهر أن ما ذهبت إليه جريدة كومبا الأسبوعية بخصوص الدور المغلوب عليه لأصدقاء الغرب في مؤتمر آكرا لم يكن في الواقع إلا مناورة سياسية من الفرنسيين الذين لم يجدوا ما يبرّرون به الأهمية الغير متوقعة من مؤتمر آكرا فذهبوا إلى اتهام كل من تونس ومصر بالسيطرة على بقية القرارات الصادرة عن ندوة آكرا بخصوص القضية الجزائرية.

هي المواقف الفرنسية المناهضة لها وهو ما نستشفه من خلال ما ذكرته وزارة الخارجية الفرنسية التي عبّرت عن دهشتها للقرارات أوبالأحرى للوائح التي أصدرها المؤتمر عن الجزائر، كما ذكرت في بيانها أنّ هذه اللوائح مستمدة كلها من وجهة نظر جبهة التحرير وأنها تتعارض مع ميثاق الأم المتحدة لأنها تدخلت في الشؤون الداخلية لبلاد أجنبية[1].

[1] عبد الله موساوي، جامعة الحميد مهري، قسنطينة 2، الجزائر، ص 1080.

المبحث الثالث : مسار المفاوضات والإستقلال بين الجزائر وفرنسا.

لقد حرصت جبهة التحرير الوطني على إبقاء باب الإتصالات مفتوحا واستجابة للكثير منها ولم تعارض حتى تلك الإتصالات السرية بالرغم من سوء نية الطرف الفرنسي الذي أراد جس نبض قادة الثورة التحرير وإيجاد مكامن الضعف لديهم وظلت الإتصالات بين الطرفين طيلة الفترة الممتدة 1956 الى غاية 1959 دون أن تحقّق هذه الإتصالات أدنى تقديم بسبب جدية الطّرف الفرنسي الذي كان يهدف إلى ربط إتصالات تضمن إطار الحل الأمني العسكري، فكانت عبارة عن مناورات تهدف إلى ربح الوقت وإجتياز مرحلة صعبة وكانت المواقف متباعدة بين الطرفين[1]، وكذا مساومة قادة ثورة التحرير والحرص على توليهم وقف إطلاق النار ثم إجراء إنتخابات تفرز ممثلين للتفاوض مع فرنسا.

وفي ظل الظروف السياسية والإقتصادية المتردية في فرنسا ونجاح جبهة التحرير الوطني في مسارها الدبلوماسي العالمي واستمرار الثورة التحرير في إحباط كل المخططات التي يقودوها ديغول حيث أراد قلب الهزيمة إلى انتصار سياسي عبر دعوته بشكل رسمي وعلني من خلال خطابه الذي ألقاه في يوم 14 جوان 1960 إلى الجلوس حول طاولة التفاوض[2] والتي بدأت فعلا ب:

محادثات مولان جوان 1960:

وإجابة على تصريح ديغول بتاريخ 14 جوان 1960 فقد استجابت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بإرسال مبعوثين : محمد بن يحي ، وأحمد بومنجل[3]، ومثّل فرنسا روجي موريس الكاتب العام للمندوبية العامة للحكومة الفرنسية[4]، وفشلت هذه المفاوضات بسبب اعتبار الوفد الجزائري مجموعة تمثّل المتمردين على سلطة فرنسا وليس على أساس وفد المفاوض ، وفرضت عليهم في بداية المفاوضات يوم 25 إلى نهاية 29 جوان 1960

---

[1] Benjamin stora algérie histoire comtemporiane 1830-1988 casbah éditoins .alger .2004/p164

[2] دلباز طيب ، مفاوضات الإستقلال بين فرنسا والجزائر 1960- 1962 جامعة جلفة ، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية المجلد 3 ، العدد 3 ، سبتمبر 2020 ص 17

[3] يوسف بن خدة ، نهاية حرب التحرير اتفاقية ايفيان ، تر: لحسن زغدار، محل العيف جبانلي ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،ص19

[4] لحسن زغيدي ، المرجع السابق ، ص ص 263 -264

حصار داخل مبنى ولاية مولان وحرمتهم من حرية الإتصال مع الخارج, ولم يسمح لهم بالزيارات والإتصالات بالصحافة[1] .

وسعى الوفد الفرنسي للضغط على الوفد الجزائري من أجل التفاوض حول وقف إطلاق النّار, وإجبار جيش التحرير تسليم السلاح ورفض التفاوض مع جبهة التحرير الوطني كممثل وحيد للشعب الجزائري، وأنّ التفاوض يجب أن يجمع كل الإتجاهات السياسية الجزائرية وفرنسا حول طاولة مستديرة [2].

لقاء لوسارن 20 فيفري 1961:

يعتبر لقاء لوسارن بسويسرا هو بداية اللقاءات الجديّة في مفاوضات الإستقلال بين فرنسا والجزائر، وكان ذلك بتاريخ 20 فيفري 1961م بواسطة سويسرا تمثلت في السيد **أوليفي لونق** Olivier Long وهو وزير سويسري المكلف من أجل حكومة[3]، أما الجانب الفرنسي فأوكل الفرنسي دبغول De Gaulle هذه المهمة ل جورج بومبيدو Georges Pompidou الرجل الذي يثق فيه ديغول أما الوفد الجزائري فمثله الطيب بالحروف وأحمد بومنجل* بحيث تناول هذا اللقاء النقاط التالية :

- المؤسسات المؤقتة.
- ضمانات لتقرير المصير.
- مفهوم وشكل السلطة المؤقتة.
- ضمان وتمثيل الأقليات.

لقد كان الخلاف واضحا بين الوفدين خاصة فيما يتعلق بنقطة مصيرية بالنسبة للوفد الجزائري، بحيث أكد رئيس الوفد الفرنسي جورج بومبيدو أنّ مسألة الصحراء لا نقاش فيها وأضاف أيضا أنّ الصحراء بحر له سواحل تسكنها شعوب ساحلية والجزائر واحدة من تلك الشعوب وعلى فرنسا أن تستشير الجميع ، كما حرص على ضرورة أن تكون هناك هدنة

---

[1] حاج عبد القادر يخلف ، المفاوضات الجزائرية الفرنسية معركة السياسية عصور الجديدة العدد 19-20 اكتوبر قسم التاريخ2015 قسم التاريخ وعلم لأثار وكلية علوم الإنسانية علوم الإسلامية، جامعة وهران ، ص 346-347

[2] الحاج عبد القادر يخلف، المفاوضات الجزائرية الفرنسية، المرجع السابق، ص 347.

[3] Olivier Long, le dossier secret accords d'evian office bibliothèque universitaire, Alger,1989, p95.

* أحمد بومنجل: عين منصب الأمين العام، إلتحق بالثورة 1965م، شارك في مفاوضات مولان و لوسارن أحد ممثلي الحكومة المؤقتة. (حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، 2007، ص229)

يتوقف خلالها كل العمليات الحربية كما شرح الوفد الفرنسي فكرة مشاركة التيارات السياسية في المفاوضات ، وذلك كان الخلاف جوهريا بحيث تمسك الوفد الجزائري بوحدة الشعب ووحدة التراب ورفض مشاركة كل التيارات السياسية والهدف منها تقسيم صف الجزائري وإثارة المشاكل بينهما[1].

مفاوضات إيفيان الأولى 20 ماي 1961:

إبتداء من 20 ماي 1961 أرسلت فرنسا *وفدا رسميا يرأسه لويس جوكس وذلك إلى مدينة إفيان للتفاوض مع * وفد الحكومة المؤقتة الذي ترأسه السيد كريم بلقاسم، وبالرغم من الرغبة الكبيرة للتفاهم وتطلع كل وفد إلى إحراز تقدم ملموس ،في المفاوضات هذه المرة، فقد تأزم الوضع بين الوفدين منذ البداية ، فالفرنسيون قد جاءوا إلى إفيان قصد التفاوض بشأن تحديد شروط الخاصة بالفترة الإنتقالية من الإدارة الفرنسية إلى الإدراة الجزائرية ، والحصول على الضمانات الخاصة بالأوروبيين وأملاكهم بالجزائر وكذلك المطالبة بمنحهم جنسية مزدوجة ، غير أن الجزائريين رفضوا هذا الطرح واقترحوا التفاوض بشأن الإستفتاء الخاص بتقرير المصير والحصول الجزائر على استقلالها .

وفي يوم 13جوان 1961 قرّر ديغول أن يسحب وفده من المفاوضات التي أصبحت تدور حلقة مفرغة ، واتهم ديغول الوفد الجزائري بأنه جاء إلى المفاوضات قصد القيام بالدعاية وفرض الشعارات الثورية التي تتبناها الثورة الجزائرية[2] .

بعد توقيف المفاوضات ، اشتكى كريم بلقاسم إلى الوسيط السويسري لونغ من موقف فرنسا تجاه الجزائر، فهي تسعى لغرض وضع معين بعد إجراء الإنتخابات وذلك قبل الشروع في التصويت ، وكشف له النقاب عن الخطة فرنسا التي كانت مصممة على منح الأوروبيين بالجزائر امتيازات قانونية خاصة بهم ، والإحتفاظ بنفوذها في الصّحراء وفي المرسى الكبير وفي رقان التي تجري بها التجارب النووية[3].

وخلال توقف المفاوضات ذهب جوكس إلى الجزائر لتعرف على وضع السائد هناك تجاه المفاوضات وبعد عودته إلى باريس طلب من الوسيط السويسري السيد لونغ من أجل

---

[1] يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص20.

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 530.

[3] Olivier Long, le dossier secret des accords d'Evian, p87.

* الوفد الفرنسي: لويس جوكس، رولاند كاندي، الجنرال سيمون، تريكو، دولوس، الكولونيل دي بازي، لابوري كاندي، ثيبو، رولاند بيوكا ساليس.

*وفد الحكومة المؤقتة: كريم بلقاسم، سعد دحلب، محمد صديق، بن يحي، الطيب بولحروف، أحمد فرنسيس، أحمد بومنجل.

استئناف المفاوضات عن قريب ، وفي يوم 24 جوان 1961 اتصل بالوسيط السويسري إذا تم الموافقة الوفد الجزائري على استئناف المفاوضات من جديد حيث قام السيد لونغ بإتصال مع دحلب وبولحروف لعرض عليهما فكرة العودة إلى مائدة المفاوضات.
وتقرر الشروع فيها يوم 20جويلية 1961 بمدينة لوقران الفرنسية القريبة من الحدود السويسرية . إلا أن هذه المفاوضات باءت بالفشل وذلك بعد أن أظهرت فرنسا مرونة كبيرة بالنسبة لإمتيازات الأوروبيين ورفضها رفضا قاطع على أن تكون الصحراء خاضعة للسيادة الجزائرية حتى بعد استقلال الجزائر[1].

لقاء بال الأول و الثاني 29 أكتوبر – 09 نوفمبر 1961:

اِجتمع الطرفان في مدينة بال السويسرية كل من **برونو دولوس Bruno Doulous** و كلوب شايي **Club Chayet** و في هذا اللقاء أثار الوفد الفرنسي مسألة هامة و هي مبدأ ترك الأخذ بالثأر و حسب هذا المبدأ فإن دولة الجزائر المستقلة عليها أن تمتنع عن إصدار أي عقوبات مهما كانت درجتها صد الجزائريين الذين تعاونوا مع فرنسا الإستعمارية بإضافة الى ذلك قد الوفد الفرنسي ورقة عمل تضمنت مجموعة من المطالب ف على مستوى الإستراتيجي إبقاء المرافق مع الدول الإفريقية وبخصوص الأقلية الأوروبية تبنى الوفد الفرنسي مطالب ديغول المتمثل في منحهم الجنسية المزدوجة ووضمان حريتهم الدينية واللغوية ، وبعد تقديم هذه الإقترحات من طرف الفرنسيين انعقد اجتماع للحكومة المؤقتة لتحضير الرد الملائم عليها والذي سوف يقدم في لقاء بال الثاني بعد عشرة أيام من أجل زيادة الضغط على ديغول دعت الحكومة الثورة الشعب الجزائري الى تنظيم يوم وطني بمناسبة أول نوفمبر 1961 ليعبر عن تمسكه بالإستقلال والحدة الترابية، وكانت إستجابة شعبية كبيرة عبر من خلالها الشعب الجزائري عن دعمه للمفاوضات الجزائرية الفرنسية .

ومما أدى الى لقاء آخر في نفس المدينة وذلك في 9 نوفمبر في نفس السنة ، وقد كلف كل من **محمد بن يحي** و **رضا مالك** بضرورة الرد بحيث أن الأقلية الأوروبية لها حق الإختيار بين الجنسيتين وليس لها الحق في اكتساب إزدواجية الجنسية ولها الحق المشاركة السياسية

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص531-532.

والإقتصادية وحق الإحتفاظ للإيجار بعض المطار العسكرية في الصحراء لمدة زمنية معينة إنهاء التجارب النووية في الصحراء الجزائر[1].

وازدادت الأمور أكثر اتضاحا في لقاء **دحلب** مع **جوكس** Joxe في شهر ديسمبر 1961 كان يريد أن يحقق وقفا للإطلاق النار في أقرب فرصة ممكنة مع تمسكهم بالمطالب الخاصة بالصحراء وبالأقلية لأوروبية وبإستئجار المرسى لمدة وتتابع تجاربها النووية بالصحراء ولم يكن القبول بكل المطالب الفرنسية ، لكن تم قبول إستئجار المرسى لمدة أربع سنوات لجلاء كامل القوات الفرنسية ولا يمكن وقف إطلاق النار إلا بعد ان يكون إتفاق نهائي لكل المسائل السياسية والعسكرية [2].

محادثات لي روس 19 نوفمبر 1962:

قبل الفرنسيون بأن لا يكون هناك وقف لإطلاق النار إلا بعد أن يكون هناك إتفاق نهائي لكل مسائل السياسية والعسكرية ، ويعتبر المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو مؤهل الوحيد لإعلان وقف إطلاق النار ، وكما أن الرئيس الفرنسي أراد إشتراك شخصيات من التيارات السياسية الفرنسية المختلفة حتى يكون إبرام هذا السلام مع جبهة التحرير الوطني هو إجماع فرنسي وهكذا وصل الوفدان الفرنسي والجزائري إلى " **لي روس** " في 11 فيفري 1962 برئاسة كل **لويس جوكس** و**كريم بلقاسم** وتمت مناقشة كامل نقاط ودافع كل من وفد عن وجهة نظره وترك أمر الإتفاق النهائي على عاتق المجلس الوطني للثورة الذي اجتمع في تاريخ 22 الى غاية 27 فيفري 1962 بطرابلس وتم تصويت على مشروع اتفاقية ايفيان الذي حصل على إجماعا على نقاطه ماعدا أربعة الذين عارضو النصوص الإتفاقية وهو كل من بومدين، منجلي وقايد من عامة الجيش [3].

---

[1] مولاي طاهر سعيدة، المفاوضات بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من السرية إلى العلنية 1956 – 1962م، كلية العلوم الإجتماعية و الإنسانية، جامعة سيدي بلعباس، المجلد 10، العدد الثاني، 1 ديسمبر 2018، ص189.

[2] د.لباز طيب، مفاوضات و إستقلال، المرجع السابق، ص20.

[3] يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص37.

إتفاقية إيفيان الثانية 7-18 مارس 1962:

في يوم 5 مارس 1962 صدر بيان في كل من باريس وتونس يؤكد أن الوفدان سيلتقيان بمدينة إيفيان يوم 7 مارس 1962 وذلك فجراء التفاوض الرسمي والعالمي[1]، بدأت المفاوضات بين الطرفين حيث ركز الوفد الجزائري على وحدة الشعب والتراب الوطنيين ، وقد دامت من 7 الى 18 مارس لم تعد هذه الإتفاقات اتفاقات مبادىء بل يجب تطبيقها على ارض الواقع ، ومناقشة كل التعديلات على الإتفاقات في اجتماع المجلس الوطني للثورة من 22 الى 27 فيفري و اما فيما يخص الصحراء فقد أشار **جوكس** الى الصحراء مسألة الحدود الأمنية المواقع التقنية لتحديد المواضيع, والمواقع العسكرية والتسهيلات الجوية.

وبعد إثني عشرة يوم من المفاوضات ثم التواصل الى توقيع إتفاقية إيفيان في 18 مارس 1962 حيث وقع كل من كريم بلقاسم و جوكس على نص إتفاقية ووقف اطلاق النار يدخل حيز التنفيذ في 19 مارس 1962 ، وقد أمر يوسف بن خدة بوقف إطلاق النار من إذاعة تونس إبتداء من 19 مارس وتوقيف كل العمليات العسكرية على كامل التراب الجزائري ونفس الشيء لديغول توقيف كل العمليات العسكرية الفرنسية [2].

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص583.

[2] مبروك غريس، إلياس نايت قاسي، المفاوضات الفرنسية الجزائرية من خلال الكتابات الجزائرية و الفرنسية و الوثائق الأرشيفية السويسرية، م5، العدد 2، الجزائر 2021، ص801.

موقف فرنسا تجاه مسار المفاوضات الجزائرية والفرنسية :

لم تكن لدى السلطات الفرنسية النية الصادقة في فتح باب المفاوضات مع الثورة لأن المشكلة بالنسبة لها مشكلة داخلية فرنسية ، لكن بعد الصعوبات التي ظهرت خاصة مع ضغط الرأي العام الفرنسي بدأت الحركات تتحجج بعد وجود محاور حقيقة من الجزائريين وعدم اعتراف بجبهة التحرير الوطني التي وصفت بأنها منظمة الإرهابية ،وهي إحدى العراقيل التي اختلقتها فرنسا مما أخر فتح المفاوضات بالإضافة إلى صعوبات الأخر ومنها انقلاب الجنرالات و إنشغال ديغول بوضع الناتج عن تلك الحركة[1].

وعليه فقد كان رد فعل المستوطنين أنهم رفضوا هذه الاتفاقيات وكان ردهم عنيفا ، حيث انقسم مستوطنين متطرفون والضباط الساخطون على اتفاق من خلال سلسلة من الأعمال الإرهابية وهذا قصد إفشال هذه الاتفاقيات وجر الجيش التحرير الوطني إلى ميدان القتال ومن خلال تبنيها لبعض البيانات التي قامت بنشرها معبرة عن رفضها لهذه المفاوضات حيث أصدرت حركة السلام الفرنسية بيانا كشفت فيه للرأي العام الفرنسي السياسة الاضطهادية التي يمارسها الفرنسيون في حق الجزائريين[2] ،إضافة إلى حركة "الإتحاد العام الوطني "لطلبة فرنسا الذي قام بإصدار بيان يدعو فيه الحكومة الفرنسية إلى مواصلة المفاوضات مع الحكومة المؤقتة بهدف إنهاء حرب الجزائر، وقد جاء البيان أن لإتحاد الوطني للطلبة فرنسا يؤكد من جديد أن المفاوضات مع الحكومة المؤقتة والوصول بهذه المفاوضات إلى هدفها المنشود وهو وحده كفيل بوضع حل لهذه الوضعية الدامية[3].

وكانت هذه اتفاقية ايفيان تمثل للبعض الأخر هزيمة للعالم الآخر ويعني أنها فسحت المجال لدخول الشيوعية إلى الجزائر وارتماء هذا البلد في أحضانها فحسب واعتقادهم أن بوادر ذلك كانت واضحة من خلال زيارات التي قام بها زعماء الجبهة والمسؤولون في الحكومة المؤقتة إلى العديد من العواصم الشيوعية قبل الوصول إلى اتفاقيات مثل زيارة **فرحات عباس** إلى بكين مرورا إلى موسكو [4].

---

[1] أحمد منغور، موقف الرآي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962م، دار التنوير، الجزائر، 2013، ص226،225 .

[2] زاهية قدورة ، تاريخ العرب الحديث ،ط1 ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت، 1985، ص357

[3] عقيلة ضيف الله ، التنظيم السياسي الإدراي في الجزائر 1954 -1962م ،أطروحة الدكتورة دولة في التنظيم السياسي والإداري معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 1995، ص 400-402,

[4] عبد الله شريط ، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية ، 1961 ، ص101

وعلى إثر هذا يتعرض الوسيط السويسري خلال المفاوضات الجزائرية الفرنسية أوليفي لونغ إلى الحذر الذي ميز سلوك عدد كبير من الزعماء السياسيين الفرنسيين في باريس الذي كان لديهم إحساس داخلي بأن السلام الذي حققته اتفاقية افيان أصبح مهدّدا، حيث لاحظ تخوف الطرفين ، من حالة الشك التي أصابتها حول جدية كل منهما وإرادته في تطبيق والشروع في اتفاقيات وفي هذا الشأن استقبل يوم 07 ماي 1962 **كلود شايي** مبعوثه عن الحكومة الفرنسية الذي طلب منه باسم السيد **لويس جوكس** تنظيم لقاء مع السيد **دحلب** وبعد الإتصال بهذا الأخير التمس عنده أيضا الرغبة في لقاء الطرف الفرنسي وتم هذا اللقاء بشكل سري يوم 11ماي 1962، وانعقد هذا اللقاء بعد أن روجت في فرنسا إشاعات في احتمال وقوع انقلاب عسكري ضد النظام في باريس وثم لإتفاق خلال هذا الإجتماع على وضع ترتيبات ميدانية لإعادة الأمن في الجزائر[1].

ومن خلال ما سبق ذكره نلخص إلى القول أن الرأي العام الفرنسي قد تبلور في شكله النهائي ببروز موقفين أساسية هما الإتجاه المؤيد للحرب في الجزائر الرافض للثورة ممثلا ببعض قادة الجيش والشرطة وعددا من الشخصيات اليمينية وخاصة المتطرفة .

أما الإتجاه الثاني فهو الإتجاه الرافض للحرب المؤيد للثورة الجزائرية ،باعتبارها قضية إنسانية عادلة ، ممثّلا في عددا كبير من المثقفين اليساريين والطلبة وبعض رجال الدين و با توقيع على اتفاقية إيفيان وإعلان وقف إطلاق النار الذي توصلت إليه الحكومة الفرنسية مع الحكومة المؤقتة الجزائرية ، حسم الأمر لصالح الجبهة الرافضة للحرب على الرغم من محاولات منظمة الجيش السري عرقلة إجراء استفتاء لتقرير المصير ،إلا أن تلك المحاولات باءت بالفشل الذريع نظرا لطابعها الإجرامي والعنصري[2].

---

[1] عبد الله شريط ، المرجع السابق ، ص 101

[2] OLIVIER LONG , LE DOSSIER SECRET DES ACCORD D'EVIAN, P 154

الجانب الإعلامي :

فحول مضمون الإتفاقيات نشير إلى أن الصحافة الفرنسية خلال سير المفاوضات قد اطلعت الرأي العام والقراء على تفاصيل دقيقة كانت غير معلنة أثناء وقوع اللقاءات والمحادثات فانطلاقا من هذا برزت ردود فعل مختلفة من تأييد عشية توقيع الإتفاقيات وبعدها الرفض المطلق على اعتبارها استسلام وتفريط في جزء من الوحدة الوطنية ،من خلال تقديم مدير جريدة **لوموند في** إحدى افتتاحيات شهر جوان 1960 ،الطريقة التي يمكن أن تبدأ بها المفاوضات وهي طريقة سرية حيث يقول : " كما يبدو من غير اللائق أن تجري الاجتماعات المحادثات تحت أضواء المصورين والسينمائيين ، فذالك من شأن أن يتيح الفرصة لمن في نيته إفساد هذه المحادثات أو تعطيلها على الأقل "[1].

وعليه فإن هذا الموقف يؤيد المفاوضات ويقترح طريقة سرية لضمان استمرارها ونجاحها وهو بذلك يحذر مسبقا من العراقيل التي قد تصطدم بها المحادثات في بداية مسارها والتي قد تؤدي إلى انقطاعها إذ ما أعلن عنها .

وتواصل **لوموند** في نفس الفترة نشر المواقف المؤيدة لفتح المفاوضات لتعرض رأي السيد **موريس دي فيرجي** الذي يقول "إن السلم لم يعد بعيدا وإنه من الواجب أن نهيئ أنفسنا لتحمل أسابع طويلة من المحادثات الصعبة قبل أن تصل إلى نهاية ... إننا اليوم أمام دولاب يسير إلى الأمام ويتقدم في اتجاه وقف القتال وهذا الدولاب بدأ يحتل مكان العادات الحربية السابقة ..." وبعد إجراء الاستفتاء 8 جانفي 1961 حول سياسية الديغولية في " من الأصوات المعبرة عنها75% الجزائر ، والذي جاء بنتائج مشجعة حيث انتصرت ب فاندفعت الصحافة الفرنسية متفائلة بمصير المفاوضات مما يدل على أن الرأي العام الفرنسي قد اكتسب نضجا ووعيا لتسوية مشكلة الجزائرية وقد أورد **لوفيغارو** "... يبدوا هذه الاتصالات يمكن أن تكون مفيدة لتحقيق وقف القتال ..."[2] .

---

[1] عبد الله شريط ، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية ، 1960،ص 132

[2] عبد الله شريط ،1961 ، المرجع السابق ،ص 33

وجاء في **لورور** :" ...يبدوا أن استعدادات مرضية الآن أكثر لإجراء اتصالات سلمية ... وعلى أنه يجب أن تتعود على فكرة المفاوضات هذه حتى يتحقق بالفعل وحتى تستمر وتتواصل بصورة سرية ..."[1] .

فمن خلال هذه المقتطفات نستنتج أن تلك الصحف أجمعت كلها على أن الظروف أصبحت ملائمة لاستمرار المفاوضات ونجاحها ، وهذا بفضل توفر الرغبة والمسؤولية سواء حكومة الفرنسية أو جبهة التحرير الوطني .

وعلى الرغم من الانقطاعات التي مرت بها الاتصالات السرية إلا أن **جريدة لوموند** بقيت متفائلة حيث عبر في العدد 12 ماي 1961 : " هناك بصيص أمل بأن يؤدي التفاوض إلى نتيجة إيجابية خلال فترة الشهر[2].

وفي خضم تلك التعاليق وتحليل المختلفة للصحافة الفرنسية افتتحت مفاوضات إفيان الأولى **يوم 20 ماي 1961** والتي استمرت إلى غاية 19 جوان من نفس السنة[3].

وهذا بعد تقارب الرؤى لدى الطرفين حول بعض القضايا التي كانت محل خلاف ، وجعلت بذلك مسلسل المباحثات يتجاوز عثرات خطيرة ، ومع ذلك فإنها لم توضع على السكة الصحيحة نهائيا ، فسرعان ما توقفت مرة أخرى في منتصف 1961، بسبب بروز نقاط خلاف جديدة كانت أهمها مسألة الصحراء ومستقبل الأقليات الأوروبية في الجزائر[4].

---

[1] عبدالله شريط، المرجع السابق ،1961 ،ص 33

[2] أحمد منغور ، المرجع السابق ، ص ص 231،232

[3] Olivier Long . les dossier secret des accords d'evian . p 83

[4] أحمد منغور، مرجع نفسه ، ص 232 .

خاتمة

الخاتمة

وبعد دراستنا لموضوع المعركة الديبلوماسية بين الجزائر وفرنسا 1954-1962، وتسليط الضّوء على أهم الأحداث والمجريات والوقائع والأساليب المستعملة في هذه النزاع ،توصلنا إلى جملة من النتائج وهي :

- منح جبهة التحرير الوطني الأهمية الكبيرة للجانب الديبلوماسي من خلال تحديد أهدافها الخارجية في مواثيقها الرسمية المتمثلة في بيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام وهي تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية.
- محاولة فرنسا إيقاف زحف الثورة بعد الإنتصارات المحقّقة من طرف جبهة التحرير الوطني عن طريق إختطاف طائرة الزعماء ومشاركتها في العدوان الثلاثي على مصر من أجل الحفاظ على الجزائر.
- إنشاء جبهة التحرير الوطني مكاتب لها في بعض الدول العربية والآفروآسيوية وحتى الدول الغربية ،من أجل كسب تعاطف هذه البلدان والتعريف بالقضية الجزائرية عن طريق الإعلام.
- مواجهة جبهة التحرير الوطني صعوبات كثيرة في عمل المكاتب منها: منع السلطات التونسية والمغربية وتقديم رخص المرور للجزائريين الموجودين في أوروبا، ومضايقة أعضاء وفد جبهة التحرير وخلق جو من اللأمن وسط محيط عمل المكاتب والبعثات الخارجية في أوروبا.
- قيام جبهة التحرير الوطني بعدّة زيارات ديبلوماسية إلى العديد من الدول العربية قصد الحصول على الدعم المالي والعسكري ، وقد حضي الوفد الجزائري بترحيب كبير من قبل هذه الدول.
- كما قام أيضا بزيارات أخرى إلى مختلف الدول الأوروبية كألمانيا وإسبانيا وإنجلترا من أجل كسب تأييدهم للقضية الجزائرية ،والقضاء على فكرة الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا ،وقد حقّق الوفد الخارجي عدّة نجاحات بالرغم من الصعوبات والعراقيل التي تلقاها هناك.

- تسجيل إنتصارات ديبلوماسية على صعيد المحافل الدولية ،حيث كسبت جبهة التحرير الوطني تأييد الجامعة العربية ،وتمكنت من إبراز القضية الجزائرية على المستوى الدولي، بالرغم من الضغوطات الفرنسية على الدول العربية وتهديد كل من يتدخل في شؤون الجزائر.
- مشاركة الوفد الخارجي الجزائري في الدورة العاشرة لهيئة الأمم المتحدة وإقناعها بتسجيل القضية ضمن جدول أعمالها .
- تمكن الوفد الخارجي في الدّورة الثانية عشر لهيئة الأمم المتحدة من وضع القضية الجزائرية على طاولة المناقشة والوصول إلى حل سلمي، وإصدار لائحة تدعو فيها جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية إلى التفاوض لحل القضية على أساس ميثاق الأمم المتحدة ، وكان ذلك بمساندة 22دولة آفروآسيوية.
- إعتماد فرنسا على حلفائها لإجهاض كل المحاولات الرامية إلى دعم القضية الجزائرية وعزل الثورة دوليا ،وتحذير وزير الخارجية الفرنسي لهيئة الأمم المتحدة بأن لا تتدخل في شؤونها الداخلية ، بإعتبار القضية الجزائرية قضية فرنسية داخلية.
- عملت الحكومة المؤقتة بعد تأسيسها على تدويل وطرح القضية الجزائرية في المحافل الدولية وكسبت إعتراف العديد من الدول ، كما سعت لإبطال الإشاعات الفرنسية وإعطاء الشمولية لنشاط الديبلوماسي.
- استمرار فرنسا في إنتهاج سياسة الكرسي الشّاغر ومقاطعتها لجلسات هيئة الأمم المتحدة وإتبعت سبل ملتوية لمراوغة الحكومة المؤقتة وحلفائها.
- سعي فرنسا لكسب أصوات دول أمريكا اللاتينية بدعم من حليفتها الولايات المتحدة الأمريكية لكنها في الأخير رضخت لطاولة المفاوضات.
- ركّزت الحكومة المؤقتة في نشاطها الخارجي على حلفائها الطبيعيين من أجل كسب أصدقاء جدد لصالح القضية الجزائرية، وذلك ما كان لها خلال مشاركتها في المؤتمرات.

- فشلت المفاوضات السرية وذلك لعدم جدية فرنسا وقيامها بالمناورات والمراوغات في محاولة منها لتشتيت مسار الثورة والثوار والبحث عن نقاط ضعفها لإيقافها.
- مطالبة فرنسا بالطاولة المستديرة وإشراك كل التيارات السياسية الجزائرية في المفاوضات وهذا مالم تقبله جبهة التحرير بإعتبارها الممثل الوحيد للثورة.

وفي الختام يمكن القول أنّ جبهة التحرير الوطني وبفضل تكامل العمل الديبلوماسي مع العسكري مع السياسي إستطاعت الانتصار على الديبلوماسية الفرنسية ، ونجحت في تدويل القضية الجزائرية رغم كل مابذلته الديبلوماسية الفرنسية في سبيل إفشال الثورة.

الملاحق

الملحق رقم – 1 –

بسم الله الرحمن الرحيم

نداء إلى الشعب الجزائري

هذا هو نص أول نداء، وجهته الكتابة العامة لجبهة التحرير الوطني إلى الشعب الجزائري في أول نوفمبر 1954

«

أيها الشعب الجزائري.

أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية.

أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا. نعيّن الشعب بصفة عامة، والمناضلين بصفة خاصة. نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من ورائه، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار شمال الإفريقي، ورغبتنا أيضا هو أن يحكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الأعمال الإرهابية وعملاؤها الإدارة، وغموض مختفي في السياسة الانتهازية.

فنحن نعتبر قبل كل شيء أن الحركة الوطنية، بعد مراحل من الكفاح، قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية، فإذا كان هدف أي حركة ثورية، في الواقع، هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تخريبية، فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري في وضاعه الداخلية متحدا حول قضية الاستقلال والعمل، أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي الذي يسبب التسوية يعتبر من المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي وخاصة من زعماء إخواننا العرب والمسلمين.

إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحرري في شمال إفريقيا، وما يلاحظ في هذا الميدان أنها مدة طويلة أول الناعمين إلى الوحدة في العمل هذه الوحدة التي لم يخل لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة.

إن كل واحد منها اندفع اليوم في هذا السبيل، أما فإن الذين يقبضون في موجة الركب فإنها تتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث، وهكذا فإن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محطمة، نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين، توجهها بين محرومة من سند الرأي العام الضروري، قد تجاوزتها الأحداث الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحا ظنا منه أنه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية.

إن المرحلة خطيرة.

أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أفضل العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة، بأن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات المدمرة التي جلبت إخواننا المغاربة والتونسيين. وبهذا الصدد فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة، إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوطة لعصبية الأشخاص والسمعة، ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى، الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية أن يمنح أدنى حرية.

ونظرا إن هذه الأسباب كافية لجعل حركتنا التحديدية تظهر تحت اسم: جبهة التحرير الوطني.

وهكذا نتخلص من جميع التأويلات المحتملة، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية، أن تنضم إلى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر.

ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نضطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي.

الهدف: الاستقلال الوطني بواسطة:

1. إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن أطر المبادئ الإسلامية.
2. احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية: 1. التعبير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى مجراها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الانهزام التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.

2. تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية: 1. شد وربط القضية الجزائرية.

2. تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها المغربي العربي والإسلامي.

3. في إطار ميثاق الأمم المتحدة، تؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

وسائل الكفاح: انسجاما مع المبادئ الثورية، واعتبارا للأوضاع الداخلية والخارجية، فإننا سوف نستعمل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا.

إن جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تجمع مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما: العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين.

إن هذه مهمة شاقة طويلة الأمد، وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية، وحقيقة إن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق.

وفي الأخير، وتحاشيا للتأويلات الخاطئة وللدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم، وتجديدا للحضارة البشرية وإراقة الدماء، فقد أعددنا للشاطآت الفرنسية وثيقة مشرفة للمفاوضة، إذا كانت هذه الشاطآت تتجه نحو النية الطيبة، وتقترن نهائيا للشعوب التي تستعمرها بجعلها في تقرير مصيرها بنفسها.

وفي المقابل:

1. الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري.
2. فتح مفاوضات مع المسئولين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.
3. خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

وفي المقابل:

1. فإن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو اقتصادية والمتحصل عليها بنزاهة، ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.
2. جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين الجارية لمجتازون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.
3. تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتفاق بين القوتين المتنازعتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

أيها الجزائري، إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة، وواجبك هو أن تنضم إليها لإنقاذ بلدنا والعمل على أن نسترجع له حريته بأن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك، وانتصارها هو انتصارك.

نحن العازمون على مواصلة الكفاح، الواثقون من مشاعرك المناضلة للأبوية، فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك.»

فاتح نوفمبر 1954
الجبهة الوطنية

طبع anep رويبة 2014

إعداد: المتحف الوطني للمجاهد، وزارة المجاهدين. خط: ع. غالب

المتحف الوطني للمجاهد، وزارة المجاهدين، خط ع غالب طبعة anep ، رويبة، 2014.

الملحق رقم – 2 –

مكاتب جبهة التحرير الوطني بالخارج من 1 نوفمبر 1954

إلى غاية تأسيس الحكومة المؤقتة عام 1958 (1) .

إسم الممثل	البلد	تاريخ التأسيس	ملاحظات
أحمد بن بلة			
حسين آيت أحمد	القاهرة	1954	المكتب الرئيسي
محمد خيضر			
العباس بن الشيخ	السعودية		
الحسين		1954	
	نيويورك		
حسين آيت أحمد		1956	
	الأردن		
عبد الرحمن العقون		1956	
	العراق		
أحمد بودة	سوريا		
عبد الحميد المهري		1956	
	أندونيسيا	1956	
الأخضر الإبراهيمي			
محمد الصديق بن يحي	باكستان	1956	
محمد كلو	بلغراد		

بن يوسف بن خدة			
	ستوكهولم		
خالي عبد الرحمن	المغرب	1956	
مصطفاوي شوقي	تونس	57/ 56	
بوقادوم			
	بون	1956	
كرامان عبد الحفيظ	نيودلهي	1956	
الشريف قلال	الأرجنتين		
بن عياد ، آغا فرحات	أكرا (غانا)	1957	
توفيق بوعتورة			
	الجامعة العربية	1957	
الغسيري محمد	طوكيو (اليابان)	1957	
كيوان عبد الرحمن	الصين الشعبية	1957	
	ألمانيا الغربية		

[1] أحمد سعيود ،العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1962،1954 مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة ،كلية علوم الإنسانية قسم التاريخ ،جامعة الجزائر،2002،2001،ص،ص 177،176

الملحق رقم – 3 –

أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية أوت 1957 [1].

أعضاء اللجنة وهم من اليمين إلى اليسار الجالسون :الأمين دباغين، الشريف محمود، فرحات عباس عمر اوعمران الواقفون :كريم بلقاسم، الاخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، عبد الحميد مهري.

[1] المجاهد، ع 11، 01 نوفمبر 1957، ص 01.

الملحق رقم – 4 –

إتفاقيات إيفيان (النص الكامل)

إتفاقية وقف إطلاق النار

المادة 1 : ستنتهي العمليات العسكرية وكلّ عمل مسلح في القطر الجزائري يوم 19 مارس سنة 1962 ، الساعة الثانية عشرة .

المادة 2 : يتعهد الطرفان بعدم الالتجاء إلى أعمال العنف الجماعية والفردية . يجب وضع نهاية لكل عمل سرى مضاد للأمن العام .

المادة 3 : تستقر قوات جبهة التحرير الوطني يوم وقف إطلاق النار داخل المناطق التي توجد بها .
تتم التنقلات الفردية لهذه القوات خارج المناطق المرابطة بها بدون حمل السلاح .

المادة 4 : لن تنسحب القوات الفرنسية المرابطة على الحدود قبل إعلان نتائج استفتاء تقرير المصير .

المادة 5 : ستتبع خطط مرابطة الجيش الفرنسى بحيث تمنع حدوث أى احتكاك .

المادة 6 : تنشأ لجنة مختلطة لتسوية المسائل الخاصة بوقف إطلاق النار .

المادة 7 : تقترح اللجنة الإجراءات التي يطلبها الطرفان خاصة فيما يتعلق بالتالي :
- إيجاد حل للحوادث التي تقع ، بعد إجراء تحقيق مستند إلى الأدلة .
- حل المشاكل التي لم يكن في الامكان تسويتها محليا .

المادة 8 : يمثل كلا الطرفين في هذه اللجنة أحد كبار الضباط وعشرة أعضاء على الأكثر بما فيهم هيئة السكرتارية .

المادة 9 : يقع مقر اللجنة المختلطة لوقف إطلاق النار في «الصخرة السوداء» . (1)

المادة 10 : وإذا دعت الحاجة ، تمثل اللجنة المختلطة لوقف إطلاق النار بلجان محلية في الأقاليم ، وتتألف من عضوين من كلا الفريقين وتسير على نفس المبادئ .

المادة 11 : يطلق سراح جميع أسرى المعارك لكل من الفريقين لحظة تطبيق قرار وقف إطلاق النار ، في خلال عشرين يوما من تاريخ وقف إطلاق النار .. وعلى الفريقين أن يخطرا هيئة الصليب الأحمر الدولية عن مكان أسراهم وعن كل الإجراءات التي اتخذت من أجل إطلاق سراحهم .

يوسف بن خدة :المصادر السابق ص،ص 85،86

قائمة المصادر

قائمة المصادر والمراجع :

المصادر باللغة العربية:

1. **بن خدة يوسف** : نهاية حرب التحرير في الجزائر إتفاقيات ايفيان ، ترجمة : زغدار احسن ، محل العين جبائلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر .
2. **حربي محمد** : الثورة الجزائرية سنوات المخاض ، ترجمة : عبادة نجيب ، المثلوثي صالح ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر ، 1994م .
3. **خير الدين محمد** : مذكرات ، جزء 2، مؤسسة الضحى، الجزائر، طبعة 3، 2009 .
4. **دحلب سعد** : المهمة المنجزة من أجل الإستقلال ، منشورات دحلب ، الجزائر، 2007.
5. **ديغول شارل** : مذكرات الأمل التجدد 1958-1962م ، ترجمة : فوق العادة سموحي مراجعة عويدات ، منشورات العويدات ، طبعة 1 ،بيروت ،1971م .
6. **رضا مالك:** الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962م ،تر :فارس غصوب ، ط1،دار الغرابي، بيروت،2003.
7. **سعد الله أبو قاسم** : الحركة الوطنية الجزائرية ، الجزء 03 ، دار الغرب ،الإسلامي ،بيروت ،1992.
8. **عباس فرحات** : الشاب الجزائري ،تر: منور أحمد ،وزراة الثقافة ،الجزائر ، 2007
9. **عباس فرحات** :ليل الإستعمار،تر :أبوبكر الرجال ، منشورات **ANEP**الجزائر ، 2010 .
10. **الورتلاني فضيل** : الجائر الثائرة ، دار الهدى ، 2009 م.
11. **نايت بلقاسم مولود قاسم** : ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر ،دار الأمة الجزائر ،2007 .
12. **لونغ أوليفي** : الملف السريإتفاقيات ايفيان ،مهمة السويسرية في سلم الجزائر،ترجمة ماكس بوتيبتير ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر .

13. **المدني أحمد توفيق** : حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية ،الجزء 03، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ،الجزائر 2010.

المصادر باللغة الأجنبية:

1. Abderrahmane kiouane ,**les débuts d Une diplomatie de guerre 1956-1962 , éditions dahlabe ,Alger ,2000**
2. Olivier long ,**le dossier secret des accords d'Évian ,Une mission suisse pour la paix en Alger ,OPU , Alger,1989**

المراجع باللغة العربية :

1. **احدادن زهير** : المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1956،منشورات المتحف الوطني ،الجزائر .
2. **بومالي أحسن** : إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1945-1956م،منشورات المتحف الوطني ،الجزائر .
3. **بورغدة رمضان** : الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962م ،منشورات الحسم والخلاص ، مؤسسة بونة للبحوث والدراسات ، طبعة 1 ،الجزائر ،2012.
4. **بوحوش عمار** : التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962م ،دار الغرب الإسلامي ،بيروت ،الجزائر ،1985.
5. **بوضربة عمر** : النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية 1958-1960م،دار الحكمة ،الجزائر ،2012 .
6. **بوضربة عمر** : تطور الدبلوماسي الثورة الجزائرية 1954-1962م ،دار الرشاد للطباعة والنشر ، الجزائر ،2013 .
7. **بن عمر بن منصور ليلى** : فرحات عباس الرجل المظلوم ،ترجمة:حسين الراس ،سلسلة دراسات الوثائقية ،منشورات الجزائر للكتب ،الجزائر ،2011م.

8. **بوعزيز يحي** : موضوعات قضايا تاريخ الجزائر والعرق ،دار الهدى للنشر ، الجزائر ، 2008 .
9. **تابليت علي وأخرون** : القضية الجزائرية أمام هيئة الممم المتحدة 1957-1958 سلسلة المشاريع الوطنية البحث ،وزارة المجاهدين ،الجزائر،2008.
10. **الجبلي طاهر** :الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962،دار الأمة ،الجزائر ،2015.
11. **خطيب أحمد** : حزب الشعب الجزائري ، الؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر ، 1988.
12. **داهش محمد علي** : دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، مركز الكتاب الأكاديمي .
13. **رخيلة عامر** : الحركة الوطنية وتأسيس الدبلوماسية الجزائرية الدبلوماسية من 1830إلى 1962م ،دراسات البحوث حول تطور الدبلوماسية الجزائرية ،ط 2، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث الوطنية والثورة اول نوفمبر 1954،الجزائر ،2007.
14. **زوزو عبد الحميد** : المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة ،مؤسسات ومواثيق ، دارالهومة ،الجزائر،2011.
15. **الزبيري محمد العربي وأخرون** : كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962 دار الهومة ،الجزائر ، 2007 .
16. **شريط عبد الله** : الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1960،دار الهومة ،الجزائر ،2010.
17. **شريط عبد الله** : الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1961،دار الهومة ،الجزائر ،2010.
18. **الصغير مريم** : المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962م،دار الحكمة للنشر والتوزيع ،2012 .

19. **الصغير مريم** : موقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962م ط2،دار الحكمة ،الجزائر ،2012.

20. **عباس محمد** : النصر بلا ثمن ،جزء1،دار الهومة ،الجزائر 2013 .

21. **عباس محمد:** الثورة الجزائرية من الفكرة إلى النصر ،ط2،دارالهومة للطباعة الجزائر ،2007.

22. **عبد القادر حميد** : فرحات عباد رجل الجمهورية ،دارالمعرفة ،الجزائر ،2007 .

23. **عمورة عمار** : الموجز في التاريخ الجزائر ،دار الريحان للنشر والتوزيع ،ط1،الجزائر،2002.

24. **غربي الغالي** : فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1956م،غرناطة للنشر والتوزيع الجزائر ، 2009

25. **قداش محفوظ** : تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951م،ج2،تر:محمد بن الباب ،دار الهومة ، الجزائر ،2008 .

26. **قدورة زهيدة** : تاريخ العرب الحديث ، ط1 ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع ،بيروت 1985.

27. **منغور أحمد** :موقف الراي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962م دار التنوير ،الجزائر، 2013

28. **مقلاتي عبد الله** : المشروع الفرنسي الصليبي للإحتلال الجزائر وردود الفعل الوطنية 1830- 1962م ،دار بوسعادة النسر والتوزيع ،الجزائر ،2013

29. **محمد لحسن ازغيدي** : مؤتمر الصومام وتطور الثورة الجزائرية 1956-1962،دار هومة،2009 .

30. **مهساس أحمد** : الحركة الثورية في الجزائر 1914-1954م،دار المعرفة للنشر ،الجزائر ،2007.

31. **الملاح عمار رائد** : محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى للنشر والتوزيع ،2004 .

32. **يوسف المناصرية** : الإتجاه الثوري في الحركة الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919-1939م،المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر ،1988.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Ben jman Stora , **Algérie histoire contemporaine 1830-1988 ,cassbah éditions,Alger ,2004**

2. Mohamed Cherif ould Hocine , **éléments pour la mémoire afin que nul n'oublié,casbah éditions**.

الرسائل الجامعية :

1. **بن فليس أحمد** : السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات 1954-1962م ،اطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية, جامعة الجزائر ،2007

2. **بلبالي عبد الكريم** : الثورة الجزائرية وعلاقتها بالبلدان الإفريقية1954-1962اطروحة دكتوراه في تاريخ الحديث المعاصر ،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الاسلامية. ،جامعة أحمد دراية ،ادرار ،2016 ،2017

3. **سليم العايب** : الدبلوماسية في إطار منظمة االتحاد الأفريقي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة حاج لخضر، باتنة ،2011، 2010

4. **سعيود أحمد** : العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954،1962 مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة ،كلية علوم الإنسانية قسم التاريخ ،جامعة الجزائر ،2001،2002.

5. **عقيلة ضيف الله** : التنظيم السياسي الإدراي في الجزائر 1954-1962، اطروحة دكتوراه دولة في التنظيم السياسي والإدري معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر ، 1995.
6. **فشار عطاالله** : دور الدبلوماسي في أنتصار الثورة الجزائرية ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ،قسم تاريخ ،جامعة الجزائر ،2001.

المقـالات والجرائـد:

- **الجرائـد :**

1. **البصائر** : مقال بيان من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين،العدد 304
2. **المجاهد** : أفريل 1958 العدد 21
3. **المجاهد** : 15 نوفمبر 1957 العدد 12
4. **المجاهد** : 15ديسمبر 1957 العدد 14
5. **المجاهد** : " لائحة أكرا حول الجزائر 1958 " العدد 34
6. **المجاهد** : ع 11، 01 نوفمبر 1957، ص 01.

- **المقـالات :**

1. **بوسبتة محمد الصغير** : دور الجامعة في دعم القضية الجزائرية ،المركز الجامعية، ميلة .
2. **بوضربة عمر** : التدويل من خلال المواثيق وتجارب جبهة التحرير الوطني 1954-1958،جامعة المسيلة ، مجلة علوم الإنسانية والإجتماعية ،العدد 12 جوان ،2017 .
3. **بوضربة عمر** : مكاتب جبهة التحرير الوطني في حشد الدعم القضية الجزائرية وبلدان غرب أوروبا 1955-1960م،اكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية ،قسم التاريخ ،جامعة المسيلة ،الجزائر ،العدد 20 جوان .

4. **بوضربة عمر** : القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة 1955-1957،معركة التدويل من أجل الشعب الجزائري في تقرير مصيره ،قسم التاريخ محمد بوضياف بالمسيلة ،الجزائر .
5. **التلي رفيق** : موقف وردود الأفعال الفرنسية على القضية الجزائرية في دورات هيئة الأمم المتحدة 1955-1961، العدد 50،ديسمبر 2020.
6. **حيمر صالح** : القضية الجزائرية في المؤتمرات الكتلة الأفروآسيوية 1955-1962/ جامعة العربي التبسي ،الجزائر .
7. **سالمي عطية أمال** : دور البشير الإبراهيمي في التعريف بالقضية الجزائرية خلال رحلة الشرقية ،العراق نموذج ، قضايا التاريخية ،العدد03 .
8. **شاطو محمد** : الإعلام الفرنسي وتحديات الثورة التحريرية 1954-1962م، مجلة آفاق العلمية ،مجلد 12 ، العدد 04 ،2020 .
9. **فكاير عبد القادر** :مكاتب جبهة التحرير الوطني في الخارج ودورها في التعريف بالقضية الجزائرية 1954-1962م، جامعة الجيلالي بونعامة ،خميس مليانةمجلد3،العدد3 ، 2021 .
10. **فركوس صالح** : دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الثورة الجزائرية العدد28، 2007.
11. **قندال جمال** : الثورة الجزائرية والعمق الأفريقي ،قراءة في التضامن الإفريقي من خلال مؤتمر أكرا الرسمي والشعبي خلال سنة 1958 ،جامعة شلف.
12. **قنان جمال** : الدور النافذ الشيخ البشير الابراهيمي في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ،1931-1956 م ع22 ،23 جويلية ديسمبر ،2014
13. **قدرة محمد** : ردود فعل الفرنسيين وموقف أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية من إندلاع الثورة التحريرية ،مجلة الدراسات افريقية في الجزائر ،مجلد 3،العدد8 ، ماي 2020.

14. **قنفوذ يوسف** : الإسهامات الثقافية لفدرالية المنتخبيين المسلمين 1927-1938 مجلة مدرات العلوم الإنسانية والإجتماعية ،عن المركز الجامعة غليزان ،الجزائر ، العدد1، جانفي ،2020.
15. **لباز طيب** : مفاوضات الإستقلال بين فرنسا والجزائر 1960-1962،جامعة الجلفة ،دار الفكر للدراسات القانونية والسياسية ، العدد 3،سبتمبر 2020.
16. **ميلاد رشيد** : مبادىء ومجالات الإصلا ح عند جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1954،1931،جامعة المدية .
17. **مبروك غربي إلياس نايت قاسي:** المفاوضات الفرنسية الجزائرية من خلال كتابات الجزائرية ،والفرنسية والوثائق الأرشفية السويسرية ،م5 ،ع 2 ،الجزائر،2021
18. **مولاي طاهر سعيدة** : المفاوضات بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من السرية إلى العلنية ،1956-1962 ،كلية العلوم اجتماعية والإنسانية ،جامعة سيدي بلعباس ،م10،ع 2 ،1ديسمبر .
19. **موساوي عبد الله** : القضية الجزائرية في ملتقى الدول الإفريقية بأكرآ ،أفريل 1958، من خلال جريدة الصباح التونسية ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، جامعة عبد الحمسيد المهري ، قسنطينة ، الجزائر .
20. **يخلف حاج عبد القادر** : المفاوضات الجزائرية الفرنسية ،معركةالسياسية عصور الجديدة ،العدد 19،20 ، أكتوبر ،قسم التاريخ ، 2015 .

الفهرس

- ❖ **المقدمة** ..... أ
  - o دواعي اختيار الموضوع ..... أ
  - o اهداف الدراسة ..... ب
  - o حدود الدراسة ..... ب
  - o منهج الدراسة ..... ب
  - o اشكالية البحث ..... ت
  - o خطة الدراسة ..... ث
- ❖ **الفصل التمهيدي : البعد الدبلوماسي للحركة الوطنية 1926-1954م**
  - o المبحث الاول النشاط الدبلوماسي للتيار الثوري 2
  - o المبحث الثاني النشاط الدبلوماسي للتيار الإصلاحي الديني 8
  - o المبحث الثالث النشاط الدبلوماسي للتيار الليبيرالي 13
- ❖ **الفصل الاول : النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954-1958م**
  - o المبحث الأول: إستراتيجية جبهة التحرير الوطني 18
    - أولا: من خلال بيان أول نوفمبر 1954 18
    - ثانيا: مؤتمر صومام 1956 23
    - ثالثا: رد فعل فرنسا تجاه تطور الثورة 25
  - o المبحث الثاني: العمل الدبلوماسي الخارجي 29
    - أولا: مبادئ و وسائل جبهة التحرير الوطني 29
    - ثانيا: نشاط جبهة التحرير الوطني في الدول العربية 33
    - ثالثا: نشاط جبهة التحرير الوطني في الدول الأوروبية 35
  - o المبحث الثالث: القضية الجزائرية في المحافل الدولية 38
    - أولا: القضية الجزائرية في جامعة الدول العربية 38
    - ثانيا: القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة 39
    - ثالثا: موقف فرنسا من تدويل القضية الجزائرية 44

❖ **الفصل الثاني : العمل الدبلوماسي للحكومة المؤقتة 1958-1962م .**
- المبحث الأول: آليات تدويل القضية الجزائرية عن طريق الحكومة المؤقتة 47
  - أولا: تأسيس الحكومة المؤقتة. 47
  - ثانيا: القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة. 49
  - ثالثا: رد فعل فرنسا على تدويل القضية الجزائرية. 52
- المبحث الثاني: القضية الجزائرية في المؤتمرات الدولية. 54
- المبحث الثالث: مسار المفاوضات الجزائرية – الفرنسية. 60
  - أولا: المحادثات الفرنسية و الجزائرية. 60
  - ثانيا: مفاوضات إيفيان الأولى و الثانية. 62
  - ثالثا: موقف فرنسا تجاه مسار المفاوضات الجزائرية الفرنسية 66

❖ **الخاتمة** **70**

❖ **الملاحق** **73**
- الملحق رقم – 1 – 73
- الملحق رقم – 2 – 74
- الملحق رقم – 3 – 76
- الملحق رقم – 4 – 77

❖ **قائمة المصادر و المراجع** **79**
- المصادر 79
  - المصادر باللغة العربية 79
  - المصار باللغة الأجنبية 80
- المراجع 80
  - المراجع باللغة العربية 80
  - المراجع باللغة الأجنبية 83
  - الرسائل الجامعية 83
- المقالات و الجرائد 84

❖ **الفهرس** **87**

ملخص:

تناولت هذه الدراسة دور الدبلوماسية الجزائرية في مجابهة الدبلوماسية الفرنسية على الصعيد الداخلي والخارجي، فالنشاط الدبلوماسي عرف عدة تحركات قبل إندلاع الثورة عن طريق الحركة الوطنية من أجل التعريف بالقضية الجزائرية، لكنه وجد أمامه فرنسا التي حاربته بكل الوسائل القمعية والقرارات التعسفية، ومع إندلاع الثورة أعطت جبهة التحرير الوطني أهمية كبيرة للعمل الدبلوماسي لتدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية، إضافة للعمل العسكري والسياسي عن طريق مواثيقها المتمثلة في بيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام فأنشأت مكاتب في عدة دول عربية كما حضرت عدد من مؤتمرات الدولية والإقليمية من أجل كسب الدعم المادي والمعنوي للثورة تحريرية.

في الجهة الأخرى نجد أن فرنسا قد شنت حربا إعلامية وسياسية خبيثة مليئة بالمراوغات، ولم تعترف بجبهة التحرير وإعتبرت أن الجزائر فرنسية وستبقى قضية داخلية ورفضت أي تدخلات أجنبية، لكن ومع ضغط الدبلوماسية الجزائرية وكسبها لإعتراف عدة دول آفروآسيوية جعل هيئة الأمم المتحدة تعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير، ودعت الأطراف المتنازعة إلى إيجاد حل سلمي من أجل إيقاف الحرب في الجزائر، ورغم محاولة فرنسا الضغط هي الأخرى على الدول الآفروآسيوية ودول أمريكا اللاتينية مستغلة في ذلك قربها من حليفتها الو.م.أ، إلا أنها في الأخير أجبرت على الرضوخ لطاولة المفاوضات والإعتراف بإستقلال الجزائر في نهاية المطاف.

Summary:

This study dealt with the role of Algerian diplomacy in confronting French diplomacy at the internal and external levels. National liberation is of great importance for diplomatic work to internationalize the Algerian issue in international forums, in addition to military and political action through its covenants represented in the statement of the first of November and the Somam conference. It established offices in several Arab countries and attended a number of international and regional conferences in order to gain material and moral support for the editorial revolution.

On the other hand, we find that France has waged a malicious media and political war full of evasions, and did not recognize the Liberation Front and considered that Algeria is French and will remain an internal issue and rejected any foreign interference, but with the pressure of Algerian diplomacy and winning the recognition of several Afro-Asian countries, the United Nations recognized the right of the Algerian people to Self-determination, and the conflicting parties called for a peaceful solution to stop the war in Algeria, and despite France's attempt to put pressure on the Afro-Asian and Latin American countries, taking advantage of its proximity to its ally USA, in the end it was forced to submit to the negotiating table. And finally the recognition of Algeria's independence.